العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

AL-OMRAN AL-ARABI
اقتصادية شهرية عربية متخصصة
العدد 259 - كانون الأول (ديسمبر) 2023
Issue No. 259 December 2023

القطاع الخاص كمحرك أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي

- عبد الرزاق الزهيري لـ "العمران العربي": الانضمام إلى "بريكس" والتقليل من هيمنة الدولار يحرر النظام الاقتصادي العالمي
- الاقتصاد الألماني: استمرار تحسن مناخ الاعمال وتوقعات بعودة النمو 2024
- مضر خوجة لـ "العمران العربي": النمسا مستعدّة لتعزيز استثماراتها في قطاع "الأتمتة" و "الأمن السيبراني" في البلدان العربية
- استثمارات ضخمة بين البلدان العربية والصين في مجال الطاقة النظيفة لتعزيز سلاسل التوريد العالمية

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودیز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

البلدان العربية في مواجهة تغير المناخ:
تحويل التحديات إلى الفرص وبناء مستقبل أخضر

في الوقت الذي انعقدت فيه قمة المناخ COP 28 في دبي، وتباينت فيه مواقف الدول المشاركة حول عدد من القضايا بين مؤيد ومعارض للتخلص من الوقود الأحفوري، جاء تقرير "فجوة الانبعاثات لعام 2023" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليحذّر من أن عام 2023 هو العام الأكثر سخونة في تاريخ البشرية، وأن العالم كله يشهد "تسارعا مثيرا للقلق في عدد وسرعة وحجم الأرقام القياسية المناخية المكسورة".

أمام هذا الواقع، يتزايد الحديث عن أهميّة تعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة للانتقال بشكل أكبر نحو "الاقتصاد الأخضر". وفي هذا المجال تكشف منظمة العمل الدولية، عن أنّه أمام الدول العربية آفاق واعدة لتوسيع دور مسح البصمة الكربونية في توفير المزيد من الوظائف، حيث يمكن للمنطقة أن توفر 10 ملايين فرصة عمل جديدة، وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.2 في المئة بحلول عام 2050 من خلال إزالة الكربون.

ولا شكّ أنّ تحقيق الهدف سيمر من بوابة الحفاظ على البيئة عبر برامج "القدرة على الصمود" من خلال الممارسات الصناعية والمناخية المستدامة وتأمين مستقبل مستدام، وزيادة الفرص للجميع. حيث أنّ الاتجاه إلى الطاقة الجديدة ساهم في توفير نحو 13.7 مليون وظيفة في مجال الطاقة المتجددة على مستوى العالم.

وتعدّ دول الشرق الأوسط من المدافعين النشيطين عن مكافحة تغير المناخ. واسترشادا بأهداف خفض انبعاثات الكربون العالمية، استجابت معظم دول الشرق الأوسط بنشاط لهدف "صافي انبعاثات عالمية صفرية في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين"، واقترحت على التوالي جداول زمنية وخارطة طريق محايدة للكربون. واقترحت دولة الإمارات تحقيق "الحياد الكربوني" بحلول عام 2050، كما اقترحت المملكة العربية السعودية وعمان والبحرين ودول أخرى تحقيق "الحياد الكربوني" بحلول عام 2060.

كذلك تعدّ دول الشرق الأوسط من الأطراف الفاعلة في دفع الحوكمة العالمية للمناخ. حيث يظهر تقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA) أنه وفقا لخطط تحول الطاقة الحالية التي أعلنتها دول الشرق الأوسط، بحلول عام 2030، فإن إجمالي قدرة توليد الطاقة من الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة الكهرومائية) في الشرق الأوسط ستتجاوز 192 جيجاوات، أي 17 ضعفا للمستوى الحالي، ومن بينها سيشكل توليد الطاقة الشمسية أكثر من 42 في المئة، وطاقة الرياح حوالي 35 في المئة.

إذن، إنّ التطور السريع للطاقة المتجددة والطاقة النظيفة لن يساعد دول الشرق الأوسط على تعزيز تحول الطاقة وتقليل انبعاثات الكربون فحسب، بل سيضع أيضا أساسا جيدا للتنمية المستدامة الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة، واصلت الصين ودول الشرق الأوسط تعميق التعاون في مجال "خفض انبعاثات الكربون". وفي القمة الصينية العربية الأولى، تم إدراج العمل المشترك بشأن أمن الطاقة كأحد "الأعمال الثمانية المشتركة" للتعاون العملي بين الصين والدول العربية، مما يفتح آفاقا واسعة للتعاون في تحول الطاقة بين الصين والشرق الأوسط. وفي الوقت الحالي، أصبحت مشاريع الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة التي أنشأتها الشركات الصينية جزءا من شبكات الطاقة في دول الخليج وممر الطاقة في شمال إفريقيا. على سبيل المثال، يتمتع مشروع محطة الظفرة للطاقة الشمسية PV2 في دولة الإمارات العربية المتحدة، بقدرة مركبة تبلغ 2.1 جيجاوات، والتي تعد أكبر محطة طاقة كهروضوئية منفردة في العالم بعد اكتماله في نوفمبر 2022.

ويعد مشروع محطة الشعيبة السعودية لتوليد الطاقة الكهروضوئية بقدرة 2.6 جيجاوات أكبر مشروع منفرد لمحطة الطاقة الكهروضوئية قيد الإنشاء في غرب آسيا وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت دول شمال إفريقيا مثل الجزائر والمغرب أيضا شركاء مهمين للصين. وتظهر بيانات PV Infolink أنه في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، استورد سوق الشرق الأوسط ما مجموعه 10.3 جيجاوات من الوحدات الكهروضوئية الصينية، بزيادة سنوية قدرها 58 في المئة، وشكلت السوق السعودية 50.49 في المئة منها، بزيادة تزيد عن 4 أضعاف مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

إن مجتمع أمن الطاقة الذي يتألف من الصين ودول الشرق الأوسط بدأ يتشكل الآن. وتعد قضية معالجة تغير المناخ قضية مشتركة للبشرية جمعاء، مما توفر فرصة تاريخية للصين ودول الشرق الأوسط لمواصلة تعميق التعاون في مجال الطاقة الخضراء. وفي المستقبل، يمكن للجانبين تعزيز التعاون في أبحاث وتطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة، والعمل معا على دفع الابتكار، وتحسين كفاءة واستدامة الطاقة النظيفة، مما يقدم مسارات جديدة وتجارب عملية لحوكمة المناخ العالمية.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

القطاع الخاص كمحرك أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي

9

استثمارات ضخمة بين البلدان العربية والصين في مجال الطاقة النظيفة لتعزيز سلاسل التوريد العالمية

30

عبد الرزاق الزهيري لـ "العمران العربي": الانضمام إلى "بريكس" والتقليل من هيمنة الدولار يحرر النظام الاقتصادي العالمي

32

مضر خوجة لـ "العمران العربي": النمسا مستعدّة لتعزيز استثماراتها في قطاع "الأتمتة" و "الأمن السيبراني" في البلدان العربية

36

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

القطاع الخاص كمحرك أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي 9

نشاط الاتحاد

استثمارات ضخمة بين البلدان العربية والصين في مجال الطاقة النظيفة لتعزيز سلاسل التوريد العالمية 30

مقابلة

- عبد الرزاق الزهيري لـ "العمران العربي": الانضمام إلى "بريكس" والتقليل من هيمنة الدولار يحرر النظام الاقتصادي العالمي 32
- مضر خوجة لـ "العمران العربي": النمسا مستعدّة لتعزيز استثماراتها في قطاع "الأتمتة" و "الأمن السيبراني" في البلدان العربية 36

العدد 259 -كانون الاول (ديسمبر) 2023
Issue No. 259 December 2023

الاقتصاد الالماني: استمرار تحسن مناخ الاعمال وتوقعات بعودة النمو 2024

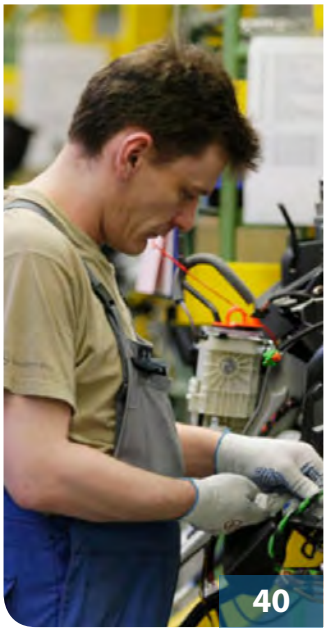

13th Arab-Austrian Economic Forum & Exhibition High-level minister attendance and future technologies

غرف مشتركة

الاقتصاد الالماني: استمرار تحسن مناخ الاعمال وتوقعات بعودة النمو 2024 40

أخبار 44

JOINT CHAMBER

■ H.H. PRINCESS LALLA JOUMALA ALAOUI "AMBASSADOR OF THE YEAR" 57

■ 13TH ARAB-AUSTRIAN ECONOMIC FORUM & EXHIBITION 60

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

القطاع الخاص كمحرك أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي

إعداد: د. نجوى زهار – البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

تمثل أهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، أكثر الخطط طموحا في العالم لتعزيز الاستدامة على كوكب الأرض. وتتسم هذه الأهداف بأهمية خاصة في المنطقة العربية بالنظر إلى السياق الاقتصادي والاجتماعي – السياسي الفريد فيها. ويعتبر القطاع الخاص من المحركات الحيوية والدينامية في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، لكونه يضم مجموعة متنوعة من الشركات ويوظف عددا كبيرا من اليد العاملة.

I. مقدمة:

تشكل أهداف التنمية المستدامة إطاراً عالميًا من 17 هدف مترابط وضعتها الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا في العالم بحلول عام 2030. وتشمل هذه الأهداف طائفة واسعة من التطلعات، بما في ذلك القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، والنمو الاقتصادي. حيث كان اعتماد أهداف التنمية المستدامة بمثابة التزام عالمي بخلق عالم أكثر إنصافاً واستدامة وازدهاراً للأجيال الحالية والمقبلة.

1. خلفية أهداف التنمية المستدامة وأهميتها في المنطقة العربية:

في عام 2015، قدمت الأمم المتحدة إطاراً شاملاً لتوجيه الدول في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، والذي تم تضمينه في أهداف التنمية المستدامة. تحدد هذه الأهداف العالمية السبعة عشر، مع 169 مقصد مترابط بها، أجندة جماعية لمعالجة التحديات الأكثر إلحاحًا في العالم. وتغطي الأهداف مجموعة واسعة من القضايا الحاسمة، من القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين إلى ضمان المياه النظيفة والصرف الصحي، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز التصنيع المستدام. وتوفر أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق مشتركة للدول والشركات والمجتمع المدني والأفراد للعمل معًا في معالجة القضايا العالمية.

لقد شرعت المنطقة العربية، التي تضم أكثر من 420 مليون نسمة، في رحلتها الخاصة لاحتضان أهداف التنمية المستدامة. ومع وجود أغلبية سكانية ساحقة من الشباب، تواجه المنطقة ضرورة توفير التعليم الجيد، والعمل المربح، وخدمات الرعاية الصحية الشاملة. إذ وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتباين الدول العربية بشكل كبير في تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشهد العديد منها زيادة في عدم المساواة، والتدهور البيئي، والاضطرابات السياسية. ويؤكد هذا السياق الإقليمي المعقد على الأهمية الحاسمة لأهداف التنمية المستدامة كإطار لا يعالج التحديات المتنوعة فحسب، بل يشجع أيضا التعاون بين الدول والقطاعات.

على سبيل المثال، تواجه المنطقة العربية ندرة كبيرة في المياه، حيث تم تصنيف 12 دولة عربية من أصل 22 دولة على أنها دول تعاني من ندرة المياه. وتتطلب مثل هذه التحديات اتباع نهج مبتكر لإدارة المياه لتحقيق أهداف المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة). علاوة على ذلك، فإن موارد الطاقة الهائلة في المنطقة العربية، رغم أنها توفر فرصًا للحصول على طاقة مستدامة وبأسعار معقولة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة)، تتطلب أيضًا إدارة مسؤولة للتخفيف من آثار تغير المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). وتشير إحصاءات التقرير العربي للتنمية المستدامة إلى أن المنطقة شهدت تقدما ملحوظا في مجالات مثل الحد من وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الحصول على الكهرباء. ومع ذلك، فهو يسلط الضوء أيضًا على الفجوات القائمة في عدم المساواة في الدخل، والاستدامة البيئية، والاستقرار السياسي. وتقدم أهداف التنمية المستدامة إطارا موحدا لمعالجة هذه الفوارق وتوجيه الجهود الجماعية نحو منطقة عربية مزدهرة وشاملة ومستدامة.

ومن هذا المنطلق فغنّ للقطاع الخاص دور حاسم يلعبه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وبوسع الشركات الخاصة أن تستثمر في التنمية المستدامة، وأن تخلق فرص العمل، وأن تطور حلولاً مبتكرة للتحديات التي تواجهها المنطقة. ويمكن للقطاع العام أن يدعم القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال خلق بيئة أعمال مواتية، وتوفير الحوافز المالية، وبناء القدرات والمهارات.

مدى مشاركة جمعيات سيدات الأعمال والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (النسبة المئوية للبلدان التي شملها المسح وردّت بالإيجاب)

المصدر: الإسكوا.

المصدر: الإسكوا.

2.نظرة عامة عن القطاع الخاص في المنطقة العربية:

يلعب القطاع الخاص في المنطقة العربية دوراً حيوياً في اقتصاد المنطقة وتنميتها. فهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وهو مصدر رئيسي للاستثمار والابتكار حيث تقدر قيمة القطاع الخاص في المنطقة العربية بأكثر من 2 تريليون دولار أمريكي، ويعمل فيه أكثر من 100 مليون شخص. ويتكون مجموعة متنوعة من الشركات، بدءًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وحتى الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات.

وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في المنطقة العربية حيث تمثل أكثر من 90٪ من جميع الشركات في المنطقة وتوظف أكثر من 60٪ من القوى العاملة وتسهم في حوالي 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول (IMF 2019). كما تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك التصنيع وتجارة التجزئة والخدمات والسياحة. وتلعب الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات أيضًا دوراً مهمًا في القطاع الخاص في المنطقة العربية. فهي مصادر رئيسية للاستثمار والتوظيف، وتلعب دورا رائدا في بعض القطاعات الرئيسية، مثل النفط والغاز، والاتصالات، والخدمات المصرفية.

أما بالنسبة إلى الاستثمار، فيعتبر القطاع الخاص في المنطقة العربية أقل فعالية في تعبئة الاستثمار مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، كما أنه لا يحقق إمكاناته. حيث شهد الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا ملحوظا في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 واستمر في الانخفاض بعد اعتماد خطة عام 2030. ويتناقض هذا الاتجاه التنازلي بشكل صارخ مع الهدف 17.3 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى تعبئة موارد إضافية من مصادر متعددة، بما في ذلك القطاع الخاص.

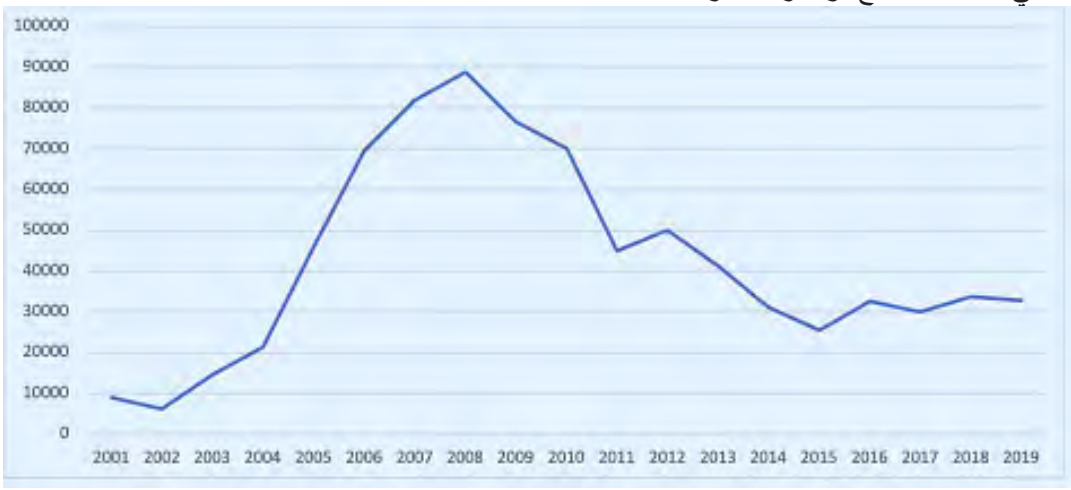

الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية (صافي التدفقات الداخلة مليون $)

المصدر: بنك التنمية العالمي

علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الخاص في المنطقة يتركز بشكل كبير على أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بتوفير البنية التحتية الاقتصادية، على عكس تلك المتعلقة بتوفير البنية التحتية والرعاية والخدمات الاجتماعية أو مكافحة عدم المساواة أو تعزيز السلام والعدالة. هذا ويتحدد الإنتاج القطاعي ونشاط القطاع الخاص في البلدان العربية كافة بثرواتها الطبيعية والبنية الاقتصادية والسياسية وأنماط التنمية. وفيما يلي بعض القطاعات الرئيسية للقطاع الخاص في المنطقة العربية:

- النفط والغاز: يعتبر قطاع النفط والغاز أكبر وأهم قطاعات القطاع الخاص في المنطقة العربية. وهو يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في المنطقة.
- الاتصالات: يعد قطاع الاتصالات قطاعاً مهماً آخر من قطاعات القطاع الخاص في المنطقة العربية. وقد نما بسرعة في السنوات الأخيرة، وهو الآن واحد من أكثر القطاعات تنافسية في المنطقة.
- الخدمات المصرفية والتمويل: يعد القطاع المصرفي والتمويل أيضًا قطاعًا رئيسيًا للقطاع الخاص في المنطقة العربية. ويلعب دوراً حيوياً في تمويل النشاط الاقتصادي والاستثمار.
- التصنيع: قطاع التصنيع هو قطاع متنامي من القطاع الخاص في المنطقة العربية. وهو الآن مصدر رئيسي للعمالة والصادرات في بعض البلدان، مثل مصر والمغرب.
- قطاع التجزئة: قطاع التجزئة هو قطاع آخر متنامي من القطاع الخاص في المنطقة العربية، حيث يستفيد من تزايد عدد السكان الشباب في المنطقة وارتفاع الدخل المتاح.
- السياحة: يعتبر قطاع السياحة قطاعاً رئيسياً من قطاعات القطاع الخاص في بعض الدول العربية، مثل مصر، وتونس، والمغرب. وهو مصدر رئيسي للعمالة وعائدات النقد الأجنبي في هذه البلدان.

II. مساهمات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

تعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بدور القطاع الخاص المتنوع، بدءًا من المؤسسات الصغيرة إلى التعاونيات إلى الشركات المتعددة الجنسيات، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويلزم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع وتعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص. كما يدعو جميع الشركات إلى تطبيق قدراتها الإبداعية والابتكارية لحل تحديات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص لديه القدرة على أن يكون شريكا إنمائيا رئيسيا في المنطقة العربية، فإن ذلك لم يتحقق تماما

بعد. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن الأعمال التجارية هي المحرك الرئيسي لمكاسب الإنتاجية وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. وفي بعض البلدان العربية، تساهم المؤسسات الخاصة أيضا في توفير بعض الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، وتقود الابتكار والتغير التكنولوجي. علاوة على ذلك، يمكن للقطاع الخاص، بالتآزر مع الحكومات والجهات المانحة والشركاء الآخرين، أن يؤدي دورا رئيسيا في سد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، التي قدرت في 12 بلدا عربيا بأنها تتجاوز 660 بليون دولار سنويا.

1. الأداء البيئي:

أصبحت الشركات في الدول العربية أكثر وعيا بتأثير أعمالها على البيئة ومسؤوليتها تجاه ممارسات الاستدامة. وقد اعتُمدت استراتيجيات وخطط الاستدامة الإقليمية، مثل الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، منذ عقود، وترجمتها عدة دول عربية إلى أطر وطنية، ولكن الممارسات كانت متقاعسة. ويؤدي حصر الإنتاج في السحب والصنع والاستخدام والتخلص إلى استنفاد الموارد الطبيعية وتوليد النفايات والانبعاثات. وفي قطاعات مثل البناء والتصنيع وإنتاج الغذاء، لا يزال استخدام الموارد عموماً دون المستوى الأمثل من الكفاءة في الإنتاج، وغالبا ما يتم التخلي عن المنتج قبل نفاد عمره.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، من عام 2000 إلى عام 2019 (كيلوغرام لكل دولار)

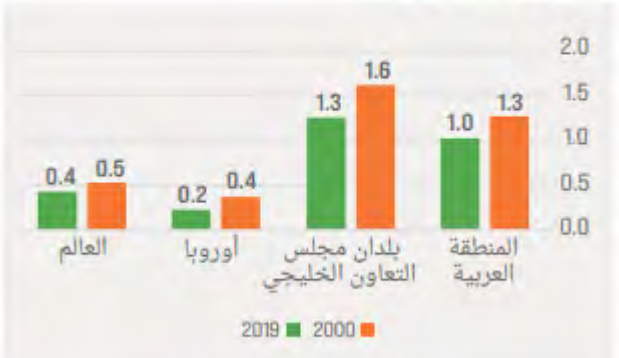

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

الكربون: لا تزال الصناعات في المنطقة العربية تنبعث منها نسبة عالية من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من قيمة التصنيع المضافة. بمتوسط 1 كيلوغرام لكل دولار في عام 2019، كان المتوسط الإقليمي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 0,4 كيلوغرام لكل دولار، مدفوعًا بدول مجلس التعاون الخليجي التي سجلت أعلى معدل على مستوى العالم (1.3 كجم لكل دولار، وهو نفس معدل وسط وجنوب آسيا، بينما كانت أوروبا الأفضل أداءً على مستوى العالم في عام 2019 بمعدل انبعاثات قدره 0.2 كجم لكل دولار)

حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (بالنسبة المئوية)

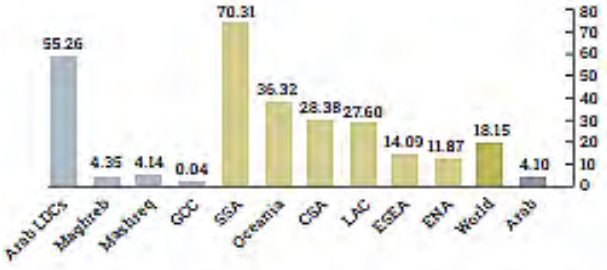

ملاحظة: لُرجح جميع المتوسطات حسب مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (البراجول) (أي القاسم) لعام 2015. المأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية بالاستناد إلى المصادر الأصلية (المكاتب الإحصائية الوطنية). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يأتي سكّلت في عام 2015 لجميع البلدان البالغ عددها 22 بلداً.

الطاقة: أظهرت استطلاعات WB–EIB–EBRD للمؤسسات (2018–2019) أن 1 من كل 5 شركات في المنطقة قد اعتمدت تدابير كفاءة الطاقة؛ وحددت نسبة مماثلة من الشركات أهدافا لاستهلاك الطاقة، بينما رصدت 1 من كل 3 شركات استهلاك الطاقة. كان أداء الشركات الكبرى أفضل من أداء المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يعني أن التزامات الشركات الكبيرة لم يتردد صداها بعد في سلاسل القيمة الخاصة بها.

المياه: لا تزال المنطقة العربية بعيدة عن تحقيق فصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه. وفي 2019، بلغت كفاءة استخدام المياه عبر الزراعة والصناعة والخدمات في المنطقة حوالي نصف المتوسط العالمي، حيث بلغت القيمة المضافة 10.1 دولارات لكل متر مكعب من سحب المياه، مقارنة بقيمة عالمية قدرها 19 دولارا للمتر المكعب. وهناك اختلافات ملحوظة على الصعيد دون الإقليمي، حيث أن بلدان مجلس التعاون الخليجي عادة ما تستخدم المياه استخداما اقتصاديا أفضل بسبب الحجم الأصغر نسبيا لقطاعاتها الزراعية.

ويتأثر مستوى الاستثمارات المناخية للشركات في المنطقة العربية بمستوى الوعي بقضايا المناخ والحصول على معلومات عن التدابير المتخذة لمعالجتها والتمويل الكافي لتمكين الشركات من تنفيذ هذه التدابير. مما يبرز أهمية معالجة حواجز المعلومات والتمويل في المنطقة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على الصعيد البيئي، مثل خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للتصنيع على مدى العقدين الماضيين، لا تزال الاقتصادات العربية غير فعالة بيئيا.

2. الأداء الاجتماعي والحوكمة

على الرغم من الجهود العالمية، كان استيعاب احترام الشركات لحقوق الإنسان بطيئًا عبر مناطق العالم، وخاصة في المنطقة العربية. منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عام 2011، وبعد أكثر من عشر سنوات، لم يضع أي بلد عربي خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، رغم أن المغرب والأردن أعلنا عزمهما على القيام بذلك.

وتشكل المشاركة الاجتماعية نقطة ضعف للقطاع الخاص في المنطقة العربية. وفي غياب بيئات تنظيمية قوية ونظم عمل عادلة تحكمها حقوق الإنسان، يمكن أن تكون مخاطر إساءة معاملة القطاع الخاص عالية. وتشمل المجموعات المعنية النساء والأطفال والعمال المهاجرين التي تستحق اهتمامًا حكوميًا خاصًا لحمايتها.

دعم الحقوق المدنية: لم تتحمل الشركات في المنطقة بعد نصيبها من مسؤولية دعم الحقوق المدنية. فخصوصية العملاء هي حق لا يتم احترامه غالبًا. إذ على سبيل المثال، نشر 20 في المئة فقط من مشغلي الهواتف المحمولة في المنطقة سياسات الخصوصية الخاصة بهم علنًا. علاوة على ذلك، فإن بعض مشغلي الهواتف المحمولة لا يقفون ضد الممارسات القمعية، ويقال إنهم يساهمون في المبادرات الحكومية التي تهدف إلى الحد من حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات.

الشفافية: ينشر عدد قليل جدًا من الشركات في المنطقة العربية تقارير الاستدامة وفقًا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 12,6,1، ومعظم الشركات من دول مجلس التعاون الخليجي. فوفقًا لمسح KPMG لتقارير الاستدامة لعام 2020، فإن 96 % من أكبر 250 شركة في العالم (حسب الإيرادات) تقدم حاليًا تقارير عن الاستدامة. وقد بلغت معدلات الإبلاغ عن الاستدامة بين أكبر 100 شركة مقرها في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 36 % و51 % على التوالي، وهي من بين أدنى المعدلات في عينة 52 دولة المدرجة في الدراسة الاستقصائية (بلغ متوسط العينة العالمية 88 في المائة).

عمالة الأطفال: تضاعف عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا في المنطقة العربية من 1.2 مليون في عام 2016 إلى 2.4 مليون في عام 2020. وثلاثة أرباع الأطفال العاملين هم من الأولاد الذين يؤدون أعمالا خطرة. وينتشر عمل الأطفال في الغالب في أقل البلدان نمواً في البلدان العربية، مثل جزر القمر (24.4 %)، والسودان (12.6 %)، وموريتانيا (9.4 %)، حيث يعمل الأطفال في أغلب الأحيان في الزراعة.

العمال المهاجرون: إن التمييز ضد العمال المهاجرين في البلدان العربية متعدد الأوجه. ويتعلق أحد الجوانب بالأجور، حيث لا ينطبق الحد الأدنى للأجور في بعض البلدان العربية إلا على المواطنين (في عمان مثلاً) أو على موظفي القطاع العام فقط (مثلاً

في البحرين، حيث تتزايد الدعوات إلى تزويد العمال المهاجرين في القطاع الخاص بالحد الأدنى للأجور الذي حدده الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين). ويمكن تطبيق معايير مزدوجة، كما هو الحال في الأردن حيث ينطبق حد أدنى أعلى للأجور على العمال الوطنيين منه على العمال المهاجرين. وحتى في الحالات التي لا تميز فيها قوانين الأجور بين المواطنين وغير المواطنين، كما هو الحال في لبنان، يميل العمال المهاجرون إلى الحصول على أجر يقل عن الحد الأدنى للأجور.

توظيف المرأة: تعتبر الفجوة بين الجنسين في العمالة في المنطقة العربية هائلة حيث بلغ معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة حوالي 20% في عام 2021 – أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 46% والأدنى بين مناطق العالم – مقارنة بـ 70% للرجال. وتتزايد البطالة بين النساء، مما يعكس أن المنطقة لا تخلق فرص عمل كافية لاستيعاب حتى العدد القليل من الإناث الوافدات إلى القوى العاملة.

3. الأداء الاقتصادي

لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية بالتوازن المرجو لتلبية الطلب على فرص العمل المنتجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصادي يكاد يكون في معزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقق الازدهار. ويؤدي الإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات المتدنيّة الإنتاجية، وسوق العمل المحفوفة بالإشكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام الذي يصون رفاه الإنسان والكوكب. وقد بات من الضروري إحداث نقلة في التفكير والتخطيط الاقتصاديين، نحو تحول هيكلي اقتصادي في المنطقة لدفع التقدم على مسار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

يتميز الإنتاج الاقتصادي للقطاع الخاص في المنطقة العربية بتصنيع خجول ومتفاوت وانتشار النشاط ذو القيمة المضافة المنخفضة، حيث يتحدد الإنتاج القطاعي ونشاط القطاع الخاص في البلدان العربية كافة بثرواتها الطبيعية والبنية الاقتصادية والسياسية وأنماط التنمية.

ويعتبر نشاط القطاع الخاص في مصر، على سبيل المثال، أكثر تنوعا نسبيا من البلدان العربية الأخرى، حيث تمثل 73٪ من الشركات المصرية تقريبا 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتعمل في تجارة التجزئة والتصنيع، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من هذه الشركات لا تصدر)5٪ تعمل في أنشطة التصدير على الأكثر)

الإنتاجية: تبقى مساهمة عوامل الإنتاجية الإجمالية في النمو ضعيفة نسبيا، على الرغم من الاستثمارات الضخمة في بعض البلدان. بشكل عام، كانت الإنتاجية الإجمالية مدفوعة بشكل أكبر بالتوسع في عدد السكان العاملين بسبب الزيادة الديموغرافية وإلى حد أقل من خلال التحولات القطاعية وتعزيز الإنتاجية داخل القطاع وبمستويات أدنى من الأسواق الناشئة الأخرى.

كانت إنتاجية اليد العاملة في المنطقة، باستثناء بلدان المغرب العربي، أدنى بكثير من متوسط المعدل العالمي في السنوات الأخيرة. فقد بلغ النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي –0.42 في المائة على مدى خمس سنوات بين عامي 2013 و2017 مقابل متوسط عالمي بلغ 3.49 %.

ملاحظة: أرجح جميع المتوسطات حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 بمعادل القوة الشرائية للدولار بالأسعار الثابتة لعام 2011 (الفاسم)، مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية شكلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: المغرب (2010)، دولة فلسطين والكويت والمملكة العربية السعودية (2013)، البحرين (2014)، تونس وعُمان وقطر (2015)، الإمارات العربية المتحدة (2016).

التحديث التكنولوجي والابتكار: تضاعفت في المنطقة، منذ عام 2013 نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك، لا يزال هذا الإنفاق أقل من المتوسط العالمي بنحو 60 %، مسجلا فوارق كبيرة بين مجموعات البلدان. ويبلغ متوسط العاملين في مجال البحث بمكافئ الدوام الكامل 744 باحثا لكل مليون نسمة في المنطقة، أي أقل بنحو 60% من المتوسط العالمي البالغ 1,267 باحثا. وتحل في الصدارة من حيث عدد العاملين في البحث الإمارات العربية المتحدة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، والمغرب وتونس بين بلدان المغرب العربي. ونسبة العاملات في مجال البحث مرتفعة في بعض البلدان، مثل البحرين حيث بلغت 41 % ومصر حيث بلغت 43 % في عام 2013.

وبلغت نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي 33.7 في المئة عام 2016 أي أكثر من ضعف النسبة في بلدان المشرق العربي (15 في المئة) والمغرب العربي)9.9 في المئة(. وتصدرت قطر المنطقة بنسبة 66.9 في المئة متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 45.6 في المئة.

فرص العمل: بلغ معدل البطالة في المنطقة 10.67 في المئة عام 2022 وهو يساوي ضعف المتوسط العالمي تقريبا. وتشير التقديرات في العديد من البلدان إلى أن 80% من الشباب يعملون في القطاع غير النظامي ويتركزون في أعمال متدنية النوعية، وقليلة الإنتاجية، مقابل دخل غير منتظم وغير آمن، ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي.

ورغم خلق القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من فرص العمل، لكن هذه الدول تميل إلى جذب غير المواطنين، حيث كثيرا ما تعرض الوظائف منخفضة الإنتاجية على العمال المهاجرين، والتي يفضل القطاع الخاص توظيفها، بينما يفضل المواطنون الحصول على وظائف في القطاع العام، مما يحافظ على الفصل في سوق العمل.

من خلال تحليل مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تظهر الحاجة إلى مزيد من البحث لدعم المشاركة الفعالة للقطاع في التنمية المستدامة، وفي ظل الاضطراب غير المسبوق في جميع الأنظمة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، ومع إعادة النظر في الهياكل القائمة، فقد يكون الوقت مناسبا لإعادة تقييم دور الفاعلين الاقتصاديين كافة في المنطقة باتجاه تمكين قطاع خاص أكثر تنموية يوفر فرص عمل كافية ومستويات معيشية أعلى.

III. تحديات وفرص القطاع الخاص العربي لتحقيق الاستدامة

على الرغم من أن القطاع الخاص في وسعه أن يكون شريكا إنمائيا رئيسيا في المنطقة العربية، لكن لم تتحقق إمكانيات هذه الشراكة بالكامل حتى الآن. حيث تشير الأدلة المتوفرة إلى أن

الشركات هي المحرك الرئيسي لمكاسب الإنتاجية وإيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي. وفي بعض البلدان العربية، تساهم الشركات الخاصة أيضا في توفير بعض الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، كما تتولى قيادة الابتكار والتغير التكنولوجي. ويمكن للقطاع الخاص، بالتعاون مع الحكومات والجهات المانحة والشركاء الآخرين، أن يؤدي دورا رئيسيا في تدارك فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات والعوائق.

1. التحديات والعوائق التي يواجهها القطاع الخاص العربي لتحقيق الاستدامة

تواجه الشركات الخاصة في المنطقة تحديات جمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشمل عدم الاستقرار وانخفاض الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا، وعدم كفاية فرص التمويل، ومحدودية الفرص المتاحة للنساء والشباب. وتبذل الدول العربية، وغيرها من أصحاب المصلحة، جهودا حثيثة لدعم تنمية القطاع الخاص ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. كما وتعمل الحكومات العربية بشكل متزايد على إشراك القطاع الخاص في الآليات المؤسسية المعنية بخطة عام 2030 وتنسيق العمل عليها، واستعراض التقدم في هذا الصدد.

- **بيئة الأعمال غير المواتية والقيود التنظيمية**

كثيرا ما يتصارع القطاع الخاص في المنطقة العربية مع بيئات الأعمال غير المواتية التي تتميز بأطر تنظيمية معقدة، وروتين بيروقراطي، ومشهد قانوني صعب في كثير من الأحيان. وتشكل هذه العوامل مجتمعة عوائق كبيرة أمام المشاركة الفعالة للأعمال التجارية في الأنشطة المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يلي بعض الجوانب الرئيسية لهذا التحدي:

الأطر التنظيمية المعقدة: تعد الأنظمة في بعض البلدان العربية معقدة وخاضعة لتغييرات متكررة. ويؤدي هذا التعقيد إلى زيادة تكاليف الامتثال وخلق حالة من عدم اليقين للشركات. كما أنّه يضرّ بشكل خاص بالمشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، حيث تكافح الشركات للتغلب على المتطلبات التنظيمية المعقدة المتعلقة بالاستدامة وحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية.

التنفيذ غير المتسق: حتى عندما توجد أنظمة واضحة، فإن عدم الاتساق في التنفيذ يمكن أن يخلق صعوبات للقطاع الخاص. وفي بعض الحالات، قد لا تقوم الوكالات الحكومية بإنفاذ القوانين واللوائح بشكل موحد، مما يؤدي إلى عدم اليقين وعدم الاتساق في بيئة الأعمال التجارية.

تأخيرات الترخيص والتصاريح: غالبًا ما تواجه مؤسسات القطاع الخاص، لا سيما في القطاعات الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية، تأخيرات طويلة في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للمشاريع. ويمكن أن تؤدي هذه التأخيرات إلى زيادة تكاليف المشاريع، وردع الاستثمار، وتأجيل تنفيذ المبادرات المستدامة.

العمليات الإدارية غير الفعالة: يمكن للعمليات الإدارية الطويلة وغير الفعالة أن تعيق العمليات التجارية والتوسع. كما وتردع أوجه القصور هذه المستثمرين المحتملين وتساهم في نقص الرشاقة في التكيف مع ديناميكيات السوق المتطورة، لا سيما في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة مثل التكنولوجيا والطاقة النظيفة.

الافتقار إلى الشفافية: تعد الشفافية في اللوائح وعمليات الترخيص أمراً بالغ الأهمية لتعزيز بيئة تشعر فيها الشركات بالثقة في الاستثمار في المشاريع المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. كما يؤدي غياب الشفافية إلى الفساد وسلوك البحث عن الريع، مما يزيد من تعقيد بيئة الأعمال.

- **الوصول إلى التمويل والاستثمار**

لا يزال الوصول إلى التمويل والاستثمار يمثل تحديًا كبيراً للقطاع الخاص في المنطقة العربية، مما يعيق قدرته على المشاركة بفعالية في المشاريع التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وهنا نتناول الطبيعة المتعددة الأوجه لهذا التحدي:

الوصول المحدود إلى رأس المال: غالبًا ما تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)والتي تشكل محركات حاسمة للابتكار والعمالة والتنويع الاقتصادي، صعوبة في تأمين التمويل. ويواجه العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة العربية صعوبات في الحصول على الائتمان، ولا سيما بالنسبة للمبادرات المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي فإن محدودية

توافر المنتجات المالية المناسبة، إلى جانب ممارسات الإقراض التي تتبعها المصارف في تجنب المخاطر، تجعل العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعاني من نقص التمويل أو غير قادرة على تأمين القروض للمشاريع المتعلقة بالاستدامة.

تصور المخاطر: قد ينظر المستثمرون، المحليون والأجانب على حد سواء، إلى الاستثمارات في المنطقة العربية على أنها محفوفة بالمخاطر بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية والشكوك التنظيمية. ويمكن أن يؤدي هذا الخطر المتصور إلى ارتفاع تكلفة رأس المال وتقليل استعداد المستثمرين لتمويل المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، تواجه كيانات القطاع الخاص صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لمبادرات التنمية المستدامة.

الافتقار إلى رأس المال الاستثماري: غالبًا ما يكون الوصول إلى رأس المال الاستثماري والمستثمرين الذين يلعبون دوراً أساسيًا في دعم الشركات الناشئة المبكرة والمبتكرة، محدودًا في المنطقة العربية. ويعوق نقص رأس المال الاستثماري تنمية الأعمال التجارية العاملة في مشاريع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية حيث يلعب هؤلاء المستثمرون دوراً محوريًا في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار وخلق فرص العمل، والتي تعتبر أساسية للعديد من أهداف التنمية المستدامة.

مناخ الاستثمار المعقد: قد يكون المناخ الاستثماري العام في بعض البلدان العربية معقدًا ويخضع لتأخيرات بيروقراطية، ويمكن لهذا التعقيد أن يردع الاستثمار الأجنبي المباشر ويخلق حواجز أمام كيانات القطاع الخاص التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الافتقار إلى الشمول المالي: لا يزال جزء من السكان في المنطقة العربية مستبعدا ماليا، ويفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والمالية. هذا الاستبعاد يعيق الأفراد والشركات من المشاركة في الاقتصاد الرسمي ويحد من قدرتهم على الاستثمار في المساعي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

- **الأمن والاستقرار السياسي:**

يمثّل الهاجس الأمني وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية تحديا هائلا له تأثير كبير على قدرة القطاع الخاص على المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل هذا التحدي المتعدد الأوجه عدة أبعاد حاسمة:

سلاسل التوريد المعطلة: يمكن للصراعات المستمرة وعدم الاستقرار الإقليمي تعطيل سلاسل التوريد، مما يتسبب في تأخيرات وشكوك للشركات. وبالنسبة لكيانات القطاع الخاص العاملة في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو التي تعتمد على سلع وخدمات من هذه المناطق، فيمكن أن تؤدي هذه الاضطرابات إلى انتكاسات في الإنتاج، وزيادة التكاليف، وانخفاض القدرة التنافسية. وهذا بدوره يمكن أن يعيق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالنمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).

ردع الاستثمار الأجنبي: قد يؤدي عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أجزاء معينة من المنطقة العربية إلى ردع المستثمرين الأجانب عن

دخول المنطقة أو الحفاظ على وجودهم فيها. ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى انخفاض الموارد المالية للشركات للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة والبنية التحتية المستدامة، والتي تعتبر محورية لمختلف أهداف التنمية المستدامة.

الانكماش الاقتصادي: يؤدي عدم الاستقرار السياسي المستمر والصراعات إلى انكماشات اقتصادية في البلدان المتضررة، مما يؤثر على الطلب الكلي على السوق. قد تعاني شركات القطاع الخاص من انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الإيرادات، مما يجعل من الصعب عليها الاستثمار في المبادرات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والحفاظ عليها. يؤثر هذا بشكل مباشر على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر (الهدف 1) وضمان الوصول إلى تعليم جيد (الهدف 4).

تحديات تقييم المخاطر: يؤدي عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية إلى تعقيد تقييمات المخاطر للمستثمرين والشركات. ويؤدي عدم اليقين هذا إلى زيادة المخاطر المتصورة، والتي بدورها يمكن أن تتسبب في زيادة تكاليف الاقتراض وانخفاض الاستثمار في مشاريع أهداف التنمية المستدامة. هذه القضايا ذات صلة خاصة بالأهداف المتعلقة بالصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).

إعادة تخصيص الموارد: في المناطق المتضررة من النزاع، قد تضطر كيانات القطاع الخاص إلى إعادة تخصيص الموارد بعيدا عن مبادرات التنمية المستدامة لمعالجة الشواغل الفورية المتعلقة بالأمن والبقاء. ويؤدي تحويل الموارد هذا إلى تعطيل مشاريع أهداف التنمية المستدامة المخطط لها وإطالة تنفيذها.

2. الفرص المتاحة للقطاع الخاص العربي لتحقيق الاستدامة

تتميز المنطقة العربية بمجموعة من الفرص المترابطة التي يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وتتبع هذه الفرص من الخصائص والأصول الفريدة للمنطقة، وتشمل:

- **وفرة موارد الطاقة المتجددة:**

تزخر المنطقة العربية بوفرة موارد الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يوفر فرصة كبيرة للقطاع الخاص لدفع التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فيما يلي استكشاف مفصل لهذه الفرصة:

إمكانات الطاقة الشمسية: تنعم المنطقة العربية بامتداد واسع من الصحاري القاحلة والسماء الصافية، مما يجعلها موقعًا رئيسيًا لتسخير الطاقة الشمسية. مع ارتفاع مستويات الإشعاع الشمسي المباشر، تتمتع مشاريع الطاقة الشمسية بإمكانات كبيرة لتلبية احتياجات الطاقة ومعالجة الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة). من خلال الاستفادة من هذا المورد، يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تنويع الطاقة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

فرص طاقة الرياح: تنعم المنطقة العربية بالرياح، لا سيما على طول المناطق الساحلية والمناطق المرتفعة. وتتمتع مشاريع طاقة الرياح بالقدرة على توفير طاقة نظيفة ومستدامة، تتماشى مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة) وتدعم النمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة). ويمكن لاستثمارات القطاع الخاص في طاقة الرياح أن تعزز أمن الطاقة والاستدامة البيئية.

التطورات التكنولوجية: أدت التطورات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، مثل الخلايا الكهروضوئية وتوربينات الرياح، إلى زيادة كفاءة استخدام هذه الموارد وفعاليتها من حيث التكلفة. وبالتالي يمكن للقطاع الخاص الاستفادة من هذه التطورات لتحسين وتشغيل مشاريع الطاقة المتجددة القابلة للتطبيق اقتصاديًا، والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة النظيفة وابتكار الصناعة (الهدف 9).

فرص التصدير: من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، يستطيع القطاع الخاص تصدير الطاقة الفائضة المتولدة من المصادر المتجددة إلى البلدان المجاورة، مما يعزز التعاون الإقليمي والنهوض بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل الأهداف). ويساهم هذا التعاون في إنشاء شبكات مترابطة للطاقة وزيادة إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة بأسعار معقولة.

خلق فرص العمل: يمكن لقطاع الطاقة المتجددة خلق فرص عمل عبر سلسلة القيمة، بدءا من البحث والتطوير ووصولا إلى التركيب

والصيانة والتشغيل. وتساهم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل كبير في الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) من خلال خلق فرص العمل وتعزيز الاقتصادات المحلية.

الفوائد البيئية: الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة يقلل من تلوث الهواء ويخفف من آثار تغير المناخ (الهدف 13) ويحافظ على الموارد الطبيعية. وتساهم استثمارات القطاع الخاص في الطاقة النظيفة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحياة على الأرض (الهدف 15) والحياة تحت الماء (الهدف 14) من خلال الحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

الوصول إلى الطاقة: في المناطق النائية أو خارج الشبكة، يمكن لمصادر الطاقة المتجددة توفير مصادر الحصول على الكهرباء، وبالتالي معالجة الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة) وتقليل التفاوتات (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة). كذلك يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا حاسما في نشر حلول لا مركزية للطاقة المتجددة لتوسيع نطاق الوصول إلى السكان المحرومين من الخدمات.

الصادرات التكنولوجية: تستطيع خبرة المنطقة العربية في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة تصدير هذه التكنولوجيا إلى الأسواق العالمية لتمكين القطاع الخاص من تحفيز النمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) وتعزيز دوره في التصدير – هدف التنمية المستدامة 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

دعم السياسات: قدّمت حكومات عديدة في المنطقة العربية حوافزا لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة. ويمكن لأطر السياسات هذه أن تهيئ بيئة مواتية للمشاريع التجارية للمشاركة في مشاريع الطاقة المستدامة.

الابتكار المستدام: تتاح للقطاع الخاص فرصة تعزيز الابتكار في مجال الطاقة المتجددة، مما يؤدي إلى إيجاد حلول أكثر كفاءة واستدامة. مما يؤثر هذا الابتكار بشكل مباشر على الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) ويساهم في مستقبل طاقة أكثر استدامة وشمولية للمنطقة.

- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي:**

يمنح الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة العربية فرصا بارزة للقطاع الخاص للنهوض بأهداف التنمية المستدامة ولعب دور محوري في التنمية الإقليمية والعالمية. وتشمل هذه الميزة الجغرافية عدة أبعاد:

التجارة والربط: تقع المنطقة العربية على مفترق طرق آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتتمتع بموقع استراتيجي للتجارة الدولية والربط. ومن هذا المنطلق يستطيع القطاع الخاص الاستفادة من هذه الميزة لتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص، وتعزيز النمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) والتصنيع (الهدف 9). بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التعاون عبر الحدود يتماشى مع الهدف 17 (الشراكات من أجل الأهداف) من خلال تعزيز العلاقات الدولية والتعاون.

إمكانات مركز اللوجستيات: إن الموقع المهم للمنطقة يجعلها مركزاً لوجستيًا مثاليًا لسلاسل التوريد الإقليمية والعالمية. وبوسع استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية والخدمات اللوجستية أن تعزز كفاءة التجارة والنقل، وتقلل التكاليف والآثار البيئية، وتساهم في أهداف الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).

بوابة موارد الطاقة: تعمل المنطقة العربية كبوابة لموارد الطاقة الكبيرة، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي. من خلال الاستفادة من هذا المورد، يمكن للقطاع الخاص أن يقود تطوير مشاريع الطاقة المستدامة، وتعزيز الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة (الهدف 7)، والاستدامة البيئية (الهدف 13)، والتنويع الاقتصادي.

السياحة الثقافية والتراثية: التراث الثقافي الغني للمنطقة والمعالم التاريخية والعجائب الطبيعية تجعلها وجهة جذابة للسياحة الثقافية والتراثية. وعلى هذا الأساس يستطيع القطاع الخاص الاستثمار في مبادرات السياحة المستدامة، ودعم النمو الاقتصادي (الهدف 8) مع الحفاظ على التراث الثقافي (الهدف 11) وتعزيز الاستهلاك المسؤول (الهدف 12).

المراكز المالية والتجارية: برزت عدة مدن في المنطقة العربية، مثل دبي وأبو ظبي والرياض والدار البيضاء، كمراكز مالية وتجارية مهمة. وبالتالي يوفر هذا الأمر فرصًا للقطاع الخاص لدفع الشمول المالي والابتكار وريادة الأعمال (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 9)، فضلاً عن المساهمة في التنمية الاقتصادية (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).

السلام والاستقرار الإقليميين: بوسع التعاون الإقليمي أن يعزز السلام والاستقرار في المنطقة، ويسهم في تحقيق أهداف السلام

والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة). ويلعب للقطاع الخاص دورا أساسيا في تعزيز السلام من خلال المشاركة في المبادرات العابرة للحدود، وحل الصراعات، وجهود البناء بعد انتهاء الصراع.

المناخ والتنوع الزراعي: تتميز المنطقة العربية بمناطق مناخية متنوعة، من الصحاري القاحلة إلى السهول الخصبة. هذا التنوع يخلق فرصًا للزراعة المستدامة، ومعالجة هدفي التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) و13 (العمل المناخي). من هنا بمقدور القطاع الخاص أن يستثمر في ممارسات الإدارة المسؤولة للأراضي والمياه لتعزيز الإنتاجية الزراعية مع التخفيف من آثار تغير المناخ.

التكامل الإقليمي: يساعد الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية على تحقيق التكامل والتعاون الإقليميين. حيث يستطيع القطاع الخاص الانخراط في التجارة عبر الحدود، ومشاريع البنية التحتية، وتطوير سلسلة القيمة، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة).

الاستثمار الأجنبي المباشر: يساهم الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل، والتقدم التكنولوجي، والنمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة). وتستفيد أعمال القطاع الخاص مباشرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بينما تشارك أيضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أخرى، مما يعزز البعد العالمي لأهداف التنمية المستدامة.

البحث والابتكار: يدعم الموقع الجغرافي للمنطقة مراكز البحث والابتكار التي تتعاون في حلول الاستدامة. ويستطيع القطاع الخاص المشاركة في أنشطة البحث والابتكار، والمساهمة في الصناعة وتطوير البنية التحتية (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).

المسؤولية البيئية: من خلال الاستفادة من موقعه الاستراتيجي، بإمكان القطاع الخاص أن يحصّن موضوع المسؤولية البيئية والاستدامة من خلال النقل الصديق للبيئة، والخدمات اللوجستية الموفرة للموارد، وحلول الطاقة منخفضة الكربون، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل المناخي والاستدامة البيئية بشكل مباشر (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 15).

- **إمكانات رأس المال البشري:**

تمثل الصورة الديموغرافية للمنطقة العربية، التي تتميز بسكان شباب، فرصة رائعة للقطاع الخاص للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. وتشمل إمكانات رأس المال البشري هذه عدة أبعاد:

القوى العاملة الشبابية: تضم المنطقة العربية نسبة من أصغر السكان على مستوى العالم، حيث تدخل نسبة كبيرة من الشباب الموهوبين في عداد القوى العاملة. ويمكن للقطاع الخاص معالجة

الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) من خلال توفير التدريب الجيد والبرامج المهنية وفرص التعلم أثناء العمل، وتعزيز رأس المال البشري وقابلية التوظيف.

تنمية المهارات: يؤدي الاستثمار في تنمية المهارات والتدريب المهني إلى تمكين القوى العاملة بالمعرفة والخبرة اللازمتين للازدهار في سوق عمل سريع التغير. وبالتالي يمكن أن يساهم للقطاع الخاص في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مواءمة مبادراته لتنمية الموارد البشرية مع هدف التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة.

الابتكار وريادة الأعمال: توفر المواهب الشابة المتعلمة أرضية خصبة لريادة الأعمال والابتكار. وبإمكان لقطاع الخاص تعزيز الابتكار (الهدف 9) من خلال تشجيع الشركات الناشئة ودعم نظام إيكولوجي لريادة الأعمال مما يساهم في النمو الاقتصادي (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) وتنويع الصناعة.

التنوع والشمول: إن تبني التنوع والشمول في مكان العمل يعزز المساواة (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) ويقلل من عدم المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة). ويؤدي القطاع الخاص دورا محوريا في تهيئة بيئات عمل شاملة تعزز إمكانات رأس المال البشري وتسهم في التنمية الاجتماعية.

تمكين الشباب: يساعد إشراك الشباب في فرص العمل المجدية والبرامج الإرشادية والتنمية المهنية في التقليل من الفقر (الهدف 1) ويعزز العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8). ويمكن لمؤسسات القطاع الخاص أن تعمل كحافز لتمكين الشباب والحراك الاجتماعي.

محو الأمية الرقمية: مع استمرار نمو الاقتصاد الرقمي، يعد محو الأمية الرقمية أمراً ضروريًا. وتستطيع استثمارات القطاع الخاص في التعليم الرقمي ومنصات التعلم عبر الإنترنت تعزيز محو الأمية الرقمية (الهدف 4) وسد الفجوة الرقمية، وتعزيز مجتمع أكثر شمولاً وإنصافًا.

المرأة في القوة العاملة: تشجيع ودعم مشاركة المرأة في القوة العاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية). ويمكن لمبادرات القطاع الخاص التي توفّر تكافؤ الفرص والتوازن بين العمل والحياة أن تعزز من إمكانات رأس المال البشري في المنطقة.

المواهب العالمية: تتمتع القوى العاملة الماهرة في المنطقة العربية بالقدرة على المنافسة على نطاق عالمي. وسيستفيد القطاع الخاص من هذا المورد من خلال الانخراط في الأنشطة التي تشجع على اكتساب المواهب العالمية والاحتفاظ بها، وبالتالي تعزيز الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة).

التنمية المجتمعية: يؤدي التعامل مع المجتمعات المحلية من خلال تنمية المهارات والإرشاد وبرامج التعليم إلى تعزيز رأس المال البشري للسكان المهمشين، والمساهمة بشكل مباشر في هدف التنمية المستدامة 1 (عدم الفقر)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

اقتصاد المعرفة: إن الاستثمارات في الاقتصاد القائم على المعرفة، مثل البحث والتطوير والملكية الفكرية، تدفع الابتكار الصناعي (الهدف 9) وتنمية رأس المال البشري، مما يساهم في النهاية في النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

الصحة والرفاه: القوة العاملة الصحية هي قوة عاملة منتجة. وبالتالي يستطيع القطاع الخاص دعم برامج الرعاية الصحية والمبادرات التي تعزز رأس المال البشري وتساهم في الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية).

IV. دور القطاع الخاص العربي في تحقيق الاستدامة

يعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة طموحًا عالميًا مشتركًا، يتطلب نهجًا شاملاً يشمل الحكومات والمجتمع المدني وجميع القطاعات ومن بينهم القطاع الخاص، القادر بإمكاناته على الابتكار والاستثمار وخلق فرص العمل، ولعب بدور محوري في دفع عجلة التنمية المستدامة، حيث تمتلك كيانات القطاع الخاص التي تتراوح بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، القدرة على التصدي للتحديات العالمية الملحة، من القضاء على الفقر والاستدامة البيئية إلى المساواة بين الجنسين والابتكار. ومن خلال الاستفادة من خبراتهم ومواردهم، يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص تعزيز أهداف التنمية المستدامة مع تحقيق نمو الأعمال والاستدامة في نفس الوقت.

1. مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تؤكد خطة عام 2030 على أهمية مساهمة القطاع الخاص في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها لا تقدم إرشادات واضحة حول نطاق تلك المساهمة أو طرق قياسها بدقة واتساق. وعلى الرغم من أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما إذا ما استكملت بتحليل نوعي، تتيح إطارا عالميا لقياس نجاعة التدخلات الحكومية، إذ ليس هناك ثمة إطار متفق عليه عالميا لقياس مساهمات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي غياب إطار عالمي شامل يمكن الاسترشاد به، نقدم من خلال هذه الدراسة إرشادات للقطاع الخاص حول الممارسات والأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

- **تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة الأعمال التجارية**

بإمكان الشركات التجارية، وغيرها من كيانات القطاع الخاص، المساهمة مباشرة في أهداف التنمية المستدامة عبر إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق مجتمع مستدام. وبإمكان الشركات التجارية كافة، بغض النظر في أي قطاع تعمل، أن تسهم في أهداف التنمية المستدامة عبر اعتماد نماذج أفضل للأعمال، ومواءمة سياساتها ومعاييرها الداخلية مع مبادئ خطة عام 2030. وفي نفس السياق، يمكن لشركات القطاع الخاص القيام بمجموعة من الأعمال في إطار المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما:

دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في العمليات التجارية الأساسية: مثل كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وإعادة تدوير المواد وتحسين ظروف العمل. ويعتمد هذا النموذج على نطاق واسع، وقد عزز انتشاره تزايد الوعي، ولكن تداخل ذلك مع عوامل أخرى، مثل توفير التكاليف، والامتثال للقواعد التي تزايدت صرامتها، ومراعاة اعتبارات السمعة.

اعتماد نهج القيمة المشتركة: تستلزم القيمة المشتركة تغييرا في نموذج الأعمال إلى نموذج تنشد فيه الشركات الربح والميزة التنافسية من خلال تحسين ظروف المجتمع الذي تعمل فيه. من هنا يمكن إيجاد القيمة المشتركة بطرق مختلفة، ويمكن تقاسم التكاليف والجهود المتصلة بإيجاد هذه القيمة اعتمادا على من يجني مكاسب هذه القيمة. وبينما لم يعمم نهج القيمة المشتركة في

المنطقة العربية حتى الآن، إلا أنّ بعض الشركات بدأت باتخاذ خطوات للتحول من أجل تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

ممارسة أعمال الاقتصاد الدائري: الاقتصاد الدائري هو الاحتفاظ بالموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، وبالتالي يقلل حجم النفايات إلى الحد الأدنى المطلق. ويتطلب نشر الاقتصاد الدائري مجموعة من الإصلاحات، تشمل تقديم حوافز للصناعات لكي تتحول إلى نماذج الإنتاج الدائرية، وفرض ضرائب على استخدام المواد البكر، والاستثمار في التقنيات والبنى التحتية ذات الصلة، وتوحيد معايير الجودة التي تسهل إعادة التدوير. وفي خطوات واعدة، أنشأت الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري الذي يضم في عضويته ممثلين عن السلطات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص.

ريادة الأعمال الاجتماعية: تتخذ المشاريع الاجتماعية أشكالا قانونية عدة، وطرائق تشغيل متنوعة، ويمكن اعتبارها منظمات غير حكومية تضطلع بأنشطة تولد الأرباح في السوق. ومن الخصائص الهامة الأخرى للمشاريع الاجتماعية وجود هيكل حوكمة تشاركي. وبإمكان المشاريع الاجتماعية أن تساهم في توفير فرص العمل اللائق لا سيما للنساء والشباب وفي اللامركزية في تقديم الخدمات العامة في المناطق المحرومة، وهي بالتالي تعزز التماسك الاجتماعي ومنعة المجتمعات المحلية على الأجل البعيد.

تقديم الأعمال الخيرية: تعدّ الأعمال الخيرية أنشطة إضافية للعمليات الأساسية للشركة، مثل دعم القطاع الخاص للجمعيات الخيرية والفئات المعرضة للمخاطر والمدارس والمرافق الصحية وما إلى ذلك. وخلال جائحة كوفيد-19 شهدت بلدان عربية عدة دعما قدمه القطاع الخاص للمجتمعات المحلية المتضررة من موجات انتشار الفيروس.

- **تعبئة التمويل الخاص خدمة لأهداف التنمية المستدامة**

لا تزال التوقعات بشأن تمويل التنمية في المنطقة العربية متقلبة. وتستنزف الضغوط المالية الناتجة من الديون المرتفعة والمتزايدة حصة كبيرة من إيرادات بلدان عدة توجه مواردها لتغطية خدمة الديون بدلا من استخدامها في تمويل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. وتزيد الأزمات الاقتصادية والنزاعات من تعقيد التحديات التي تواجهها بلدان عدة. علاوة على ذلك، أسفرت الحرب في أوكرانيا عن أزمة عالمية ثلاثية الأبعاد (الغذاء والطاقة والتمويل)، لتفاقم الآثار المدمرة أصلا لتغير المناخ وجائحة كوفيد – 19 في هذا السياق، حيث بات التمويل من القطاع الخاص أكثر أهمية من أي وقت مضى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما إذ تآزر مع التمويل من الحكومات والجهات المانحة والشركاء الإنمائيين.

السندات المستدامة: السندات المستدامة هي أدوات دين تستخدم عائداتها الصافية لتمويل المشاريع ذات الآثار البيئية أو الاجتماعية الإيجابية، بما في ذلك السندات الخضراء والسندات الاجتماعية والسندات المستدامة المختلطة. وتجمع السندات الخضراء أموالا للمشاريع التي تحمل فوائد بيئية، لا سيما في البنية الأساسية. وتمول السندات الاجتماعية المشاريع ذات النتائج الاجتماعية الإيجابية، مثل توفير فرص عمل والوصول إلى رعاية صحية، بينما تجمع سندات الاستدامة المختلطة بين الفوائد الاجتماعية والبيئية. أما سندات أهداف التنمية المستدامة، فهي نوع خاص من السندات المستدامة المختلطة التي توجه صافي العائدات إلى مشاريع أهداف التنمية المستدامة المؤهلة.

عالميا ً يعد القطاع الخاص المصدر الرئيسي للسندات التي توجه عائداتها نحو الاستدامة. والواقع أن المؤسسات الاستثمارية، بما في ذلك المصارف والصناديق المشتركة وصناديق التحوط وشركات التأمين، هي المشتري الرئيسي للسندات المستدامة، وغالبا ما تسترشد بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة. ويشمل المشترون الآخرون الحكومات والمستثمرين من الشركات، وبدرجة أقل المستثمرين بالتجزئة.

الصناديق الموجهة لشؤون الاستدامة: تمّ إطلاق أول صندوق استثمار مؤثر في الشرق الأوسط في مصر في آذار/مارس 2022 من قبل شركة كاتاليست برايفت إكويتي Private Equity Catalyst، الذراع الاستثماري لشركة كاتاليست بارتنرز القابضة Catalyst Partners Holding، وهي مصرف تجاري يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية العائلية. ويهدف صندوق كاتاليست كابيتال مصر، الذي أغلق طرحه الأول بـ 450 مليون جنيه مصري، إلى الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طور الصندوق أداة لقياس الأثر وإدارته، بالاستناد إلى المعايير العالمية للأثر على أهداف التنمية المستدامة. وتغطي بعض صناديق

إصدار السندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة في المنطقة العربية، 2015-2022

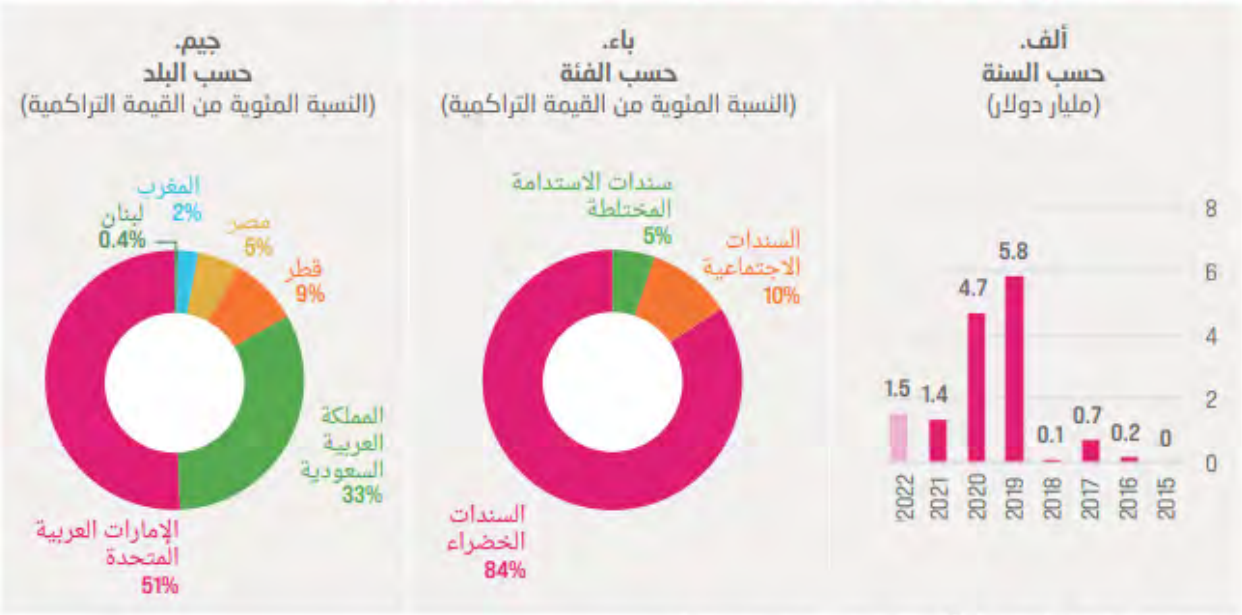

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من مبادرة سندات المناخ.
أ. كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو 2022.

الاستدامة التي تقع مقارها خارج المنطقة العربية أصولاً أو منتجات من البلدان العربية.

التمويل المختلط: يستخدم التمويل المختلط رأس المال الميسر من المصادر العامة أو الخيرية من أجل حشد الاستثمار الخاص لمشاريع التنمية المستدامة التي لا يمكنها أن تطلق تحت شروط تجارية بحتة. وليس هذا النوع من التمويل أداة استثمارية بقدر ما هو نهج للهيكلة يرمي إلى تخطي عائقين شائعين يواجهان الاستثمار الخاص: ارتفاع مستوى المخاطر وتدني العائدات إلى دون مستوى السوق. ويمكن هيكلة هذا التمويل كمنتجات ديون أو أسهم أو تقاسم مخاطر أو ضمان أو تأمين، وذلك للحد من مخاطر الاستثمار وإعادة التوازن إلى ملفات تعريف المخاطر والعائدات للمستثمرين من القطاع الخاص. وفي أوسع أشكال هذا التمويل انتشارا يُقدم المستثمرون من القطاع العام أو الخيري الأموال بأسعار أقل من السوق، لخفض كلفة رأس المال وتأمين رأس المال الخاص الإضافي.

- **مشاركة القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل عليها**

عندما اعتمدت الحكومات خطة عام 2030 التزمت بإطار متين وطوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل لمتابعة التقدم واستعراضه. ودعما لهذا الإطار، أصبحت الاستعراضات الوطنية الطوعية هي الأداة التي تفضلها الدول الأعضاء للمتابعة والاستعراض على المستوى الوطني. وفي حين أن الدولة هي من يقود عملية إعداد الاستعراض، غير أنها تتيح منصة للشراكات عبر انخراط الفئات المختلفة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص ونقابات العمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

تنوعت المناهج التي اعتمدتها الحكومات في اختيار ممثلين عن القطاع الخاص، وقد شملت: اختيار الشركات على أساس الشراكات القائمة مع الحكومة، النظر في الشركات المدرجة في قاعدة بيانات حكومية، السماح للشركات بالإعراب عن اهتمامها عن طريق دعوة مفتوحة والحصول على الدعم من الشبكات المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتحديد الشركات من بين المشاركين في الاتفاق. وفي بعض الحالات، اتخذت بعض الشركات خطوات استباقية وتواصلت مع الحكومة خلال الفعاليات للتعبير عن اهتمامها بالمساهمة في خطة عام 2030.

وتباينت وسائل إشراك القطاع الخاص في مسار أهداف التنمية المستدامة من بلد إلى آخر في المنطقة العربية. فما فعلته الحكومات هو إما إجراء مشاورات مع القطاع الخاص، أو تيسير مشاركته

تمثيل القطاع الخاص في الهياكل المؤسسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، حسب نوع الكيان (النسبة المئوية للبلدان العربية التي شملها المسح)

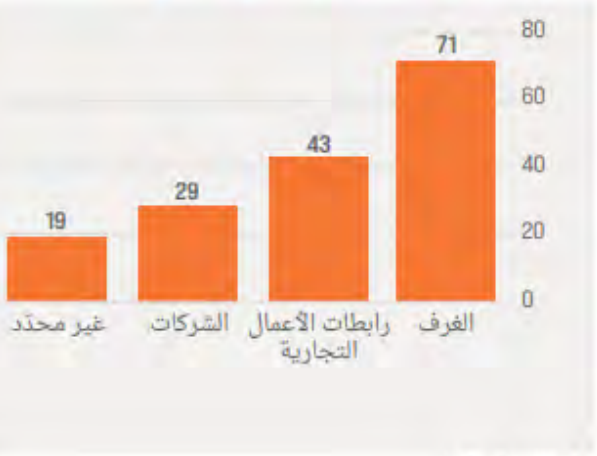

المصدر: الإسكوا.

مشاركة القطاع الخاص في عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية، بحسب نوع المشاركة (النسبة المئوية للبلدان العربية التي شملها المسح)

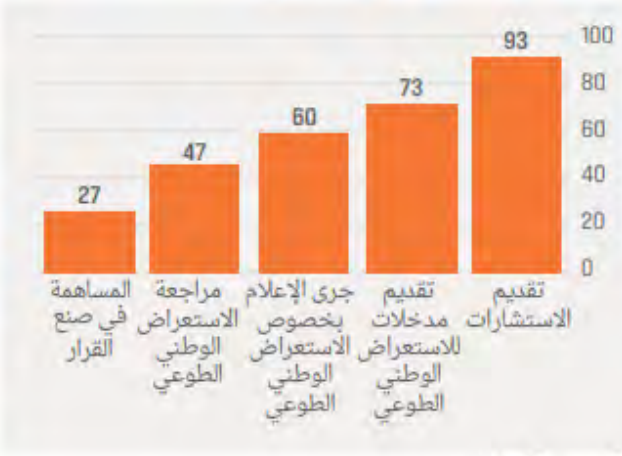

المصدر: الإسكوا.

في صنع القرار، في حين اكتفى بعضها باطلاع القطاع الخاص على التطورات.

وقد طورت دول أعضاء عدة أدوات لتسهيل انخراط القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل منصة شراكات التنمية المستدامة في مصر التي صُمّمت لالتقاط مبادرات أصحاب المصلحة وروابطها مع أهداف التنمية المستدامة، وما حققت من نتائج وواجهت من تحديات.

وقد أنشئت منصات أخرى، مثل المنتدى الليبي للتنمية المستدامة الذي شارك فيه كل من الشركات ورواد الأعمال الشباب وسيدات الأعمال.

وكثيرا ما يدعى ممثلو القطاع الخاص الذين يشاركون في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي إلى حضور اجتماعات التنسيق، وإلى الإبلاغ عن المساهمات وتقديم التوصيات ولكن لا بد من إدماجهم أكثر من خلال:

إشراك مجموعة أوسع ً وأكثر تنوعا من ممثلي القطاع الخاص، ولا سيما الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك القطاع الخاص غير النظامي مما يساعد على الوصول إلى المؤسسات التي تميل إلى إدارة أعمالها محليا

بيان مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ضمن الاستعراض الوطني الطوعي، لا سيما مع العدد المنخفض للإفصاحات التي تقدمها الشركات وللتقارير عن هذا الموضوع: من خلال استخدام منصات رقمية للإبلاغ حيث يمكن للشركات أن توثق بنفسها مساهماتها في أهداف التنمية المستدامة. وتساعد الشفافية الناتجة عن هذه العملية على وضع ضغوط، ولو خفيفة، على الشركات لموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة وتسمح للحكومات بتوجيه الشراكات بين القطاعين العام والخاص نحو سد الفجوات على المسار إلى أهداف التنمية المستدامة.

الحفاظ على الشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيزها بعد تقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، وبين استعراض وآخر، ورفع مستوى الطموح في ما يتعلق بمساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة: يمكن الاستعاضة عن ذلك بآلية موحدة ومستقرة لإشراك القطاع الخاص في جميع مراحل دورة السياسات العامة. وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على المشاركة وضمان اتساق النتائج وتراكمها.

2. توصيات سياسية واستراتيجية للتغلب على التحديات وتسخير الفرص

في إطار السعي الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب التنفيذ الناجح جهدًا منسقًا عبر مختلف أصحاب المصلحة. وتشكل الحكومات ورابطات الأعمال التجارية والقطاع الخاص، التي تمتلك كل منها أدوارا وقدرات فريدة، مساهمات أساسية في

هذا الإطار التعاوني. لذلك يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة نهجًا استراتيجيًا ومتعدد الأوجه يوائم بين المصالح والإجراءات.

كما تضطلع الحكومات بدور مركزي كمهندسين للسياسات، ومنظمين، وعوامل تمكين للتنمية المستدامة. حيث تشكل اختياراتهم وأفعالهم الإطار الشامل الذي تعمل فيه الشركات. لذلك، يتعين عليهم تهيئة الظروف المواتية لمشاركة القطاع الخاص في المشاريع المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يجب على الحكومات أن تضمن أن سياساتها وممارساتها تعزز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وكلها متشابكة مع أهداف التنمية المستدامة.

أضف إلى ذلك تقوم الرابطات التجارية، بوصفها هيئات تمثيلية لمختلف الصناعات، بدور الوسطاء المؤثرين بين القطاع الخاص والقطاع العام. ويمكن أن تؤدي دعوتهم وخبراتهم الصناعية وجهودهم الجماعية إلى تضخيم تأثير الأعمال التجارية الفردية في مواجهة التحديات المجتمعية والبيئية. وبالتالي، تُشجع رابطات الأعمال التجارية على القيام بدور نشط في الدفاع عن أهداف التنمية المستدامة من خلال مواءمة أولوياتها واستراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة.

القطاع الخاص، بدوره، لديه القدرة على أن يصبح قوة دافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظراً لقدرته المبتكرة واستثماراته وتأثيره. فمن خلال الممارسات التجارية المسؤولة، يمكن للقطاع الخاص تحفيز النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية مع المساهمة في الأهداف البيئية والاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة. ولكن يتطلب ذلك التزاما بالاستدامة في صميم العمليات والاستراتيجيات التجارية، فضلا عن المشاركة الاستباقية في المبادرات التعاونية التي تعزز هذه الأهداف.

وتلخص التوصيات التالية مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية وتدابير السياسة العامة لتمكين الحكومات ورابطات الأعمال التجارية والقطاع الخاص من أداء دورها كمناصر لأهداف التنمية المستدامة. إذ أنها تعدّ بمثابة خارطة طريق نحو خلق بيئة تغذي التنمية المستدامة، وتعزز الابتكار، وتوائم ممارسات الأعمال مع الالتزام العالمي بعالم أكثر إنصافاً ومرونة واستدامة.

- **خلق بيئة أعمال مواتية:**

الإصلاحات التنظيمية: ينبغي للحكومات أن تبسط الأنظمة، مما يجعلها أكثر شفافية واتساقا. وسيؤدي الحد من الروتين البيروقراطي والتعقيد إلى تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية، لا سيما بالنسبة للمشاريع المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

العمليات الإدارية الفعالة: تسهيل الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات الحكومية لتحسين الكفاءة، وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة ببدء الأعمال التجارية وإدارتها.

تعزيز سيادة القانون: إن ضمان التطبيق القوي والمتسق للقوانين يعزز ثقة المستثمرين. وينبغي للحكومات أن تستثمر في النظم القانونية وآليات الإنفاذ التي تضمن العقود التجارية وحقوق الملكية.

- **توفير الحوافز المالية:**

تحفيز الاستثمارات المستدامة: يمكن للحكومات تقديم حوافز ضريبية أو منح قروض منخفضة الفائدة للشركات التي تستثمر في المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن لهذه الحوافز المالية أن تعوض التكاليف والمخاطر المرتبطة بمبادرات الاستدامة.

التمويل الأخضر: تشجيع المؤسسات المالية على تقديم سندات خضراء موجهة تحديداً نحو تمويل مشاريع مستدامة بيئياً، يعزز الاستثمارات الأخلاقية وأدوات التمويل المستدام.

دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة: تسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال صناديق رأس المال الاستثماري والمستثمرين وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في القطاعات المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة.

- **بناء القدرات والمهارات:**

برامج التعليم والتدريب: يمكن للحكومات والقطاع الخاص التعاون لوضع برامج تعليمية وتدريبية تتماشى مع المهارات اللازمة للمشاريع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وهذا يشمل تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والتدريب المهني، وتطوير ريادة الأعمال والابتكار.

التطوير المهني: عبر تشجيع التعلم مدى الحياة والتطوير المهني بين القوى العاملة للتكيف مع ممارسات الاستدامة المتطورة والتقدم التكنولوجي.

برامج الإرشاد: تعزيز برامج الإرشاد التي تربط قادة الأعمال ذوي

الخبرة برواد الأعمال الناشئين، وتبادل المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات.

- **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:**

محاور الابتكار: إنشاء مراكز ابتكار ومجمعات تكنولوجية لاحتضان وتسريع الشركات الناشئة التي تركز على حلول أهداف التنمية المستدامة، يساعد في تشجيع استثمارات البحث والتطوير في التكنولوجيات الناشئة.

دعم النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال: يؤدي إلى تسهيل الوصول إلى التمويل والإرشاد وفرص الربط الشبكي للشركات الناشئة والشركات الصغيرة، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال.

تكامل الاستدامة: ينبغي تضمين ممارسات الاستدامة في استراتيجيات وعمليات الأعمال الأساسية لتحقيق مواءمة أهداف التنمية المستدامة

المسؤولية الاجتماعية للشركات: تشجيع الشركات على إدماج المسؤولية الاجتماعية للشركات في استراتيجياتها الأساسية، يعزز الممارسات التجارية المسؤولة والمشاريع المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة ضمن حافظاتها.

- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:**

إقامة شراكات واضحة: ينبغي للحكومات وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني إقامة شراكات واضحة وذات أهداف وأدوار ومسؤوليات محددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبادرات التعاونية: تشجيع المشاريع التعاونية، وخاصة في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم، من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تجمع الموارد والخبرات والابتكار.

التنوع والشمول: تشجيع اختصاصات العمل المتنوعة والشاملة لتعزيز الاحتفاظ بالمواهب والإبداع.

المساءلة والإبلاغ: ضمان الشفافية والمساءلة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يتطلّب تنفيذ آليات للرصد والإبلاغ لقياس التقدم المحرز والأثر المتحقق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خاتمة:

إن الرحلة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية هي مسعى معقد ومتعدد الأوجه يتطلب الالتزام الجماعي والجهود المتضافرة من قبل الحكومات ورابطات الأعمال والقطاع الخاص. من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للحكومات ورابطات الأعمال والقطاع الخاص العمل بشكل جماعي من أجل مستقبل مستدام ومزدهر وشامل مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر المنطقة العربية، بثقافاتها المتنوعة وتراثها الغني وموقعها الجغرافي الاستراتيجي أرضا خصبة للتنمية المستدامة، كونها تتمتع بموارد طاقة متجددة وفيرة، ورأس مال بشري شاب وديناميكي، وموقع استراتيجي يمكن أن ييسر التجارة الإقليمية والعالمية. وبالتالي توفر نقاط القوة المتأصلة هذه فرصًا كبيرة للقطاع الخاص للقيام بدور تحويلي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، تلوح في الأفق تحديات كبيرة. يمكن أن تعيق بيئات الأعمال غير المواتية، والقيود التنظيمية، ومحدودية الوصول إلى التمويل، وعدم الاستقرار الجيوسياسي. ولا يزال الوصول إلى التمويل والاستثمار يمثل تحديًا مستمرًا، لا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة. ويمكن لقضايا الأمن والاستقرار السياسي أن تعطل الأنشطة والاستثمارات الاقتصادية.

لذلك لا بدّ من إطلاق إمكانات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث قدمت الدراسة مجموعة شاملة من التوصيات والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية. وتشمل هذه التوصيات تهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية، وتوفير الحوافز المالية، وتعزيز رأس المال البشري، وتشجيع الابتكار وتنظيم المشاريع، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وتستكمل هذه التوصيات بتوصيات محددة في مجال السياسات للحكومات ورابطات الأعمال التجارية والقطاع الخاص، مع التشديد على الحاجة إلى التعاون والمواءمة.

بذلك، فإن تقدم المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس مسألة سياسة فحسب؛ إنها شهادة على مرونة المنطقة وابتكارها والتزامها بمستقبل أكثر إشراقًا واستدامة. من خلال هذه الرؤية المشتركة والالتزام الجماعي، يمكن للمنطقة العربية أن تشرع في مسار تحويلي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تاركة إرثًا دائمًا من الرخاء والإنصاف للأجيال القادمة.

المراجع:

Reports and Publications:

▪Arab Forum for Environment and Development) AFED" .(2021) (Arab Environment in 10 Years :An AFED Report on Environmental Challenges ,Opportunities and Future Prospects".

▪International Finance Corporation) IFC" .(2019) (SME Finance in the Middle East and North Africa".

▪United Nations Industrial Development Organization) UNIDO" .(2018) (Industrial Development Report:2018 Demand for Manufacturing :Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".

▪McKinsey & Company" .(2017) Unlocking the Potential of the Middle East's Entrepreneurs".

▪World Economic Forum" .(2020) The Global Risks Report".2020

▪World Bank" .(2020) Doing Business :2020 Comparing Business Regulation in 190 Economies".

▪Arab Monetary Fund" .(2020) Arab Sustainable Development Report".2020

▪United Nations Conference on Trade and Development) UNCTAD" .(2019) (World Investment Report:2019 Special Economic Zones".

▪World Economic Forum" .(2019) The Global Competitiveness Report".2019

▪Arab Forum for Environment and Development) AFED" .(2021) (Arab Environment in 10 Years :An AFED Report on Environmental Challenges ,Opportunities and Future Prospects".

▪International Finance Corporation) IFC" .(2019) (SME Finance in the Middle East and North Africa".

▪United Nations Industrial Development Organization) UNIDO" .(2018) (Industrial Development Report:2018 Demand for Manufacturing :Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".

▪World Economic Forum" .(2020) The Global Risks Report".2020

Academic Articles:

▪Arab Forum for Environment and Development) AFED" .(2021) (Arab Environment in 10 Years :An AFED Report on Environmental Challenges ,Opportunities and Future Prospects".

▪International Finance Corporation) IFC" .(2019) (SME Finance in the Middle East and North Africa".

▪United Nations Industrial Development Organization) UNIDO" .(2018) (Industrial Development Report:2018 Demand for Manufacturing :Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".

▪McKinsey & Company" .(2017) Unlocking the Potential of the Middle East's Entrepreneurs".

▪World Economic Forum" .(2020) The Global Risks Report".2020

Websites:

▪United Nations Sustainable Development Goals) SDGs :(https//:sdgs.un.org/

▪United Nations Development Programme) UNDP :(https//:www.undp.org/

▪Arab Monetary Fund :https//:www.amf.org.ae/

▪World Bank :https//:www.worldbank.org/

▪United Nations Conference on Trade and Development) UNCTAD :(https//:unctad.org/

▪World Economic Forum :https//:www.weforum.org/

خالد حنفي من بكين بحضور رئيس الوزراء الصيني: استثمارات ضخمة بين البلدان العربية والصين في مجال الطاقة النظيفة لتعزيز سلاسل التوريد العالمية

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال مشاركته في معرض الصين الدولي الأول حول سلسلة التوريد "ربط العالم من أجل مستقبل مشترك" برعاية الرئيس الصيني تشي جي بينغ وحضور رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية (رئيس الوزراء) لي تشيانغ، ووزراء من الصين والعديد من دول العالم، إضافة إلى رؤساء منظمات دولية، أنّ "مشهد الطاقة العالمي يشهد تحولًا كبيراً بسبب الحاجة الملحة لمعالجة واقع تغيّر المناخ والانتقال إلى الطاقة النظيفة، حيث تكنولوجيا الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية أصبحت ذات تكلفة تنافسية متزايدة وهي ضرورية لإزالة الكربون والتخفيف من الاحتباس الحراري".

اعتبر أمين عام الاتحاد أن "التعاون الدولي ضروري لتسريع التنمية ونشر تكنولوجيا الطاقة النظيفة وبناء مجتمع مرن ومستدام، وتوفير سلسلة إمدادات الطاقة النظيفة العالمية العادلة"، مشددا على أنّ "التعاون في تطوير المعايير واللوائح العالمية لتقنيات الطاقة النظيفة يمكن أن تعزز قبول السوق وتسهيل التجارة عبر سلاسل الامداد"، موضحا أنّ "الصين تعد أكبر مستثمر في العالم في مجال الطاقة المتجددة، حيث بلغت قيمة استثماراتها أكثر من 300 مليار دولار أمريكي في هذا القطاع عام 2022. وفي المقابل يتمتع العالم العربي بإمكانيات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة تقدر بنحو 500 جيجاوات من الطاقة الشمسية و200 جيجاوات من طاقة الرياح. كما تهدف الصين والدول العربية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة لديها إلى 25 في المئة بحلول عام 2030. وبالتالي فان التعاون الثنائي في مجال التجارة والطاقة بين الصين والدول العربية أمر في منتهى الأهمية".

وأوضح أنّ "الصين والدول العربية تتمتعان بتاريخ طويل من التعاون الاقتصادي، مع وصول التجارة الثنائية إلى أكثر من 330

مليار دولار عام 2022، تلعب الطاقة دوراً هاماً في هذه التجارة الثنائية، حيث تعتبر الصين أهم مستورد للنفط والغاز من العالم العربي. كما استثمرت الصين في السنوات الأخيرة، بشكل متزايد في مشاريع الطاقة المتجددة في العالم العربي، حيث زادت الاستثمارات عن 20 مليار دولار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، الامر الذي من شانه المساهمة في تطوير سلسلة إمدادات الطاقة بين المنطقتين".

وكان أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، شارك في "المؤتمر العالمي للابتكار والمؤتمر الاستعراضي 2023"، الذي استضافته مدينة "شينزن" الصين، وتحدث في جلسة النقاش: "الزراعة الذكية وسلامة الأغذية والأمن في المدن الذكية"، موضحا أنه بحلول عام 2050، من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 10 مليار نسمة، مع ما يقرب من 7 من أصل 10 أشخاص، سيعيشون في المدن.

ولفت الى أنّ "العالم العربي يعتبر ضمن أسرع سكان الكوكب نموا، حيث مع تزايد عدد السكان بنسبة 1.7 في المئة، وفي ظل زيادة الطلب على الغذاء، ستواجه المنطقة العربية أزمة مستمرة في شح المياه، مما يشكل تحديا كبيرا للقطاع الزراعي والأمن الغذائي".

ورأى أنّ "المنطقة العربية ككل تعاني من أدنى مستوى من الاكتفاء الذاتي للأغذية، كما أنها أكبر مستورد للأغذية في العالم، وتواجه أكبر عجز في المياه"، معتبرا أنّ "المناخ القاحل في المنطقة وموارد المياه المحدودة تعدّ عوامل محفزة لأن تصبح المنطقة العربية مركزا للابتكار الزراعي". لافتا الى أنّ "البلدان العربية تواكب الطلب المتزايد على الأغذية، عبر تطوير حلول التكنولوجيا الزراعية والاستفادة من التقنيات الحالية والناشئة لتعزيز أنظمة الزراعة وإنتاج الأغذية المرنة والكفؤة".

وكشف عن أنّ "المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر لديها استثمارات هامة في قطاعات الزراعة الذكية لتعزيز الاقتصاد الداخلي وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية حيث حوالي 50 في المئة من الأغذية في المنطقة مستوردة من الخارج، أضف إلى ذلك فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي تستورد 90 في المئة من منتجاتها الغذائية".

واعتبر أنّ "الاستثمار في الزراعة الذكية سيساهم في تعزيز النمو عبر خلق فرص العمل في هذا القطاع الصناعي الحيوي، كما وسيؤدي الى جعل المنطقة العربية سوقا هاما في قطاع ال AgriTech والابتكار الزراعي".

إلى ذلك، وقّع اتحاد الغرف العربية ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، مذكّرة تعاون وتفاهم مع اتحاد تعزيز ريادة الأعمال الشبابية في مقاطعة "شنزن" في الصين، وذلك في سبيل تعزيز واقع ريادة الأعمال ورواد الأعمال العرب والصينيين.

عبد الرزاق الزهيري لـ "العمران العربي":
الانضمام إلى "بريكس" والتقليل من هيمنة الدولار يحرر النظام الاقتصادي العالمي

إعداد وحوار: محمد مزهر

أجرت "العمران العربي" لقاء مع رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية، عبد الرزاق الزهيري، غاصت معه في واقع الاقتصاد العراقي، وتأثير المتغيرات العالمية لا سيّما في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية على سلاسل الإمداد والاقتصادات العربية، وسبل تعزيز التبادل التجاري والاستثماري في ما بين الدول العربية، إضافة إلى مجريات الأحداث في غزّة، فضلا عن أهمية انخراط البلدان العربية في تكتلات اقتصادية جديدة مثل الـ "بريكس"، وضرورة التعامل بعملة غير الدولار في التعاملات الاقتصادية بين الدول العربية والأجنبية، وغيرها من المواضيع والقضايا ذات الأهمية، وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

- **ما هو موقف اتحاد الغرف التجارية العراقية من الأحداث التي تجري في قطاع غزّة وفي فلسطين على وجه العموم؟**

– اتحاد الغرف التجارية العراقية، جزء لا يتجزأ من اتحاد الغرف العربية الذي يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، وبالتالي اليوم في ظل العدوان الإسرائيلي الغاشم على أهل غزّة وسط صمت وانحياز دولي للعدو الإسرائيلي، لم تعد مواقف التنديد والشجب والاستنكار تجدي نفعا، مما يتطلّب من الدول العربية

والقادة والملوك والرؤساء والزعماء العرب، اتخاذ مواقف تصعيدية عملانية تجبر الاحتلال الإسرائيلي على وقف تماديه واستمراره على مدار 75 عاما في قتل وتهجير إخواننا الفلسطينيين، حيث أنّ هذا العدو لم يمد يده للسلام على الرغم من تقديم البلدان العربية في قمّة بيروت 2001 "مبادرة السلام العربية".

أمام هذا الواقع، فإنّ الدول العربية مدعوّة إلى قطع علاقاتها الاقتصادية مع الكيان الصهيوني خصوصا تلك الدول التي لديها علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال وسحب سفرائها، وهنا يستطيع القطاع الخاص العربي أن يكون له دور مؤثّر وفاعل في هذا المجال، عبر وقف الشركات والمصانع العربية تعاملاتها مع تلك الإسرائيلية، بما يضغط على اقتصاد هذا الكيان ويحدّ من قدراته المالية التي يستخدمها في قتل إخواننا الفلسطينيين. لكن للأسف على الرغم من مشهد القتل اليومي، وعلى الرغم من مواقف الشعوب العربية المشرّفة والرافضة للعدوان، فإنّ مواقف حكومات بعض الدول العربية لا سيّما تلك التي لها علاقات مباشرة مع إسرائيل، لم تكن على المستوى المأمول، وهذه نقطة ضعف استغلّها الاحتلال لمصلحته مستخدما كل أنواع الغطرسة والقتل والتدمير الممنهج لطرد أهل غزّة والفلسطينيين من أرضهم.

- **ما هي الخطوات التي اتخذها اتحاد الغرف التجارية العراقية في سبيل تمكين الاقتصاد والقطاع الخاص الفلسطيني؟**

– البرلمان العراقي أقرّ منذ فترة طويلة قانونا يجرّم العمل أو التعاون أو التواصل مع العدو الإسرائيلي، ونحن كقطاع خاص عراقي نطبّق هذا القانون بحذافيره، نصرة ودعما لأشقائنا الفلسطينيين. كما أنّ هناك مجلس أعمال وتنسيق عراقي – فلسطيني، وهو فاعل وينعقد بشكل دوري ومتواصل، من أجل بحث القضايا التي تساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – العراقية. أضف إلى ذلك فإنّ اتحاد الغرف التجارية العراقية يتعاون بشكل وثيق مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، من أجل تعزيز التبادل التجاري والترويج للمنتجات الفلسطينية عبر رفع حجم استيراد تلك المنتجات، مما يساهم في تمكين الاقتصاد الفلسطيني، لمواجهة قيود الاحتلال التي يفرضها على الفلسطينيين.

- **برأيكم لماذا لم تتمكّن البلدان العربية لغاية اليوم من تحقيق التكامل الاقتصادي؟**

– يشهد العالم اليوم تغيّرات كبيرة، وفرزا واضحا على صعيد التكتلات السياسية والاقتصادية، حيث ظهر مصطلح "الشرق" و "الغرب" وبدأ دور دول الـ "بريكس" يتنامى في السنوات الأخيرة حيث تمثّل هذه الدول حوالي 31 في المئة من مجمل الاقتصاد العالمي. لكن للأسف في ظل هذا التموضع العالمي الجديد، نلاحظ أنّ البلدان العربية ذات القواسم المشتركة تتباعد بدل أن تتكامل في ما بينها سواء سياسيا أو اقتصاديا، بينما المطلوب أن ننضوي في تكتّل اقتصادي عربي موحّد، ليكون لنا تأثير يضاهي تأثير التكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية، خصوصا في ظل ما يتمتّع به العالم من مقدّرات طبيعية وبشرية هائلة. علما أنّ تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تمثّل نموذجا يحتذى به على هذا الصعيد نظرا لقوة وصلابة ومتانة اقتصادات هذه الدول. كما يمكن الاستفادة من دور مصر المحوري كدولة عربية وافريقية، وكذلك يتمتع العراق بموقع جغرافي مميّز ويعدّ من الدول النفطية البارزة ليس على مستوى الدول العربية فحسب بل على مستوى دول العالم. من هنا وفي ظل هذه المميزات البارزة والهامة للبلدان العربية فإنّنا نستطيع أن ننشئ تكتل اقتصادي وسياسي، قادر على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى.

- **ما هو الدور المناط بالقطاع الخاص العربي في هذا المجال؟**

– للقطاع الخاص دور وازن في هذا المجال، نظرا لديناميكية

وحيوية هذا القطاع الذي يوظّف حوالي 75–80 في المئة من اليد العاملة، ويساهم بحدود 75 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. كما يقوم القطاع الخاص العربي ممثلا باتحاد الغرف العربية بجهود جبّارة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث أنّ الاتحاد منذ تأسيسه عام 1951 ينادي بضرورة تنفيذ فكرة الاتحاد الجمركي والسوق الحرة العربية المشتركة، لكن في العديد من المحطات تصطدم هذه الطروحات الجوهرية بالمواقف السياسية المتباينة بين العديد من الدول العربية. أضف إلى أنّه لغاية اليوم ما يزال رجال الأعمال يواجهون معضلة الحصول على تأشيرة دخول للعديد من البلدان العربية بسبب موقف وزارات الداخلية العرب، وهذا أمر يجب أن نكون تخطيناه منذ زمن بعيد. وبالتالي نحتاج اليوم إلى خطوات جريئة من جانب الحكومات العربية في هذا الموضوع وفي مواضيع أخرى، حتى يستطيع القطاع الخاص العربي لعب دوره الحقيقي.

- **مأ أهميّة انضمام كل من مصر والسعودية والامارات إلى تكتّل "بريكس"؟**

– دخول مصر والسعودية والامارات إلى "بريكس" أمر في غاية الأهمية، نظرا إلى قوّة هذه الدول داخل العالم العربي، ووجودها في هذا التكتّل الاقتصادي، سيمنح الصوت العربي بعدا أكبر نظرا لقوّة "بريكس" سياسيا واقتصاديا، والتي تتعامل بلدانها بعملاتها المحليّة أو بالعملات الرقمية في التعاملات التجارية مما يقلل الاعتماد على الدولار كعملة وحيدة ويساهم بالتالي في تحرير التجارة الدولية.

من هنا فإننا نستبشر خيرا بأن تنضم المزيد من الدول العربية إلى هذا التكتّل حيث العالم يتجه اليوم نحو الشرق الذي يشهد تطورا تكنولوجيا هائلا ويتمتع بيد عاملة ماهرة. كما أنّ وجود السعودية ضمن تكتّل مجموعة العشرين، يزيد بالتأكيد من قوّة وتأثير الدول العربية على المستوى الاقتصادي العالمي.

- **لأي مدى تؤيدون فكرة إقرار عملة رقمية عربية موحدة؟**

– من الصعوبة بمكان أن يكون للبلدان العربية عملة ورقيّة أو رقمية موحدة، حيث دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من التوافق السياسي القائم بينها، لم تتمكّن لغاية اليوم من إقرار العملة الخليجية الموحدة، فكيف الحال بعملة عربية موحدة؟

الموضوع شائك ويحتاج إلى وقت وإلى جهود كبيرة وإلى تشريعات وإلى دول منتجة، وهذه الشروط غير متوافرة لدى جميع الدول العربية، حيث هناك دول غنيّة وذات دخل مرتفع، بينما في المقابل تعاني الكثير من البلدان العربية من دخل متدني وبنية تحتية مترهّلة، مما يحول دون تحقيق هذا الهدف المنشود. على أساس ذلك فمن الأهمية بمكان أن يتعامل العالم بسلّة من العملات وليس عملة واحدة هي الدولار، وقد اتخذ المركزي العراقي قرارا بحظر السحب النقدي والمعاملات بالدولار الأميركي بدءا من الأول من يناير/كانون الثاني 2024، وذلك في أحدث مسعى للحد من إساءة استخدام احتياطات البلاد من العملة الصعبة في الجرائم المالية. كما اتجهت الكثير من دول العالم منذ الحرب الروسية – الأوكرانية، إلى حظر التعامل التجاري بالدولار، خصوصا في عمليات استيراد وتصدير النفط، حيث أكثر من 60 في المعاملات التجارية النفطية كانت قبل ذلك تتم عن طريق الدولار، أما اليوم فقد تغيّر الوضع وهذا أمر مهم جدّا، كي يتحرر العالم من هيمنة الدولار الأميركي على المعاملات التجارية العالمية. علما أنّ الدولار الأميركي سيبقى ضمن العملات الأقوى في التعاملات العالمية، حتى في ظل التوجّه العالمي نحو اعتماد سلّة من العملات الأجنبية والمحلية في تعاملاتها المشتركة.

- **ما هو واقع الاقتصاد العراقي اليوم، خصوصا في ظل الظروف التي عاشها العراق على مدار السنوات الماضية؟**

– يشهد العراق منذ عام 2003، أي على مدار 20 عاما،

عدم وجود استقرار أمني وسياسي، ولقد أثّرت الحرب التي خاضها العراق ضدّ "داعش" على مجمل الواقع الاقتصادي والاستثماري في البلاد. لكن في الوقت ذاته فإنّ النظام الاقتصادي في العراق بات اليوم أكثر انفتاحا، وشهد تحولا مهمّا على صعيد التخلّي عن جوهر النظام الاقتصادي الاشتراكي والشمولي الذي ظلّ متبعا لسنين طويلة، مما حرم العراق الكثير من الفرص الثمينة للالتصاق بالاقتصاد العالمي القائم على تحرير التجارة والسلع والخدمات.

الاقتصاد العراقي متين على الرغم من أنّ النفط هو المصدر الرئيسي للدخل، لكن تكمن المشكلة الحقيقية ليس في إقرار القوانين والتشريعات بل في تطبيق تلك القوانين والتشريعات التي تمّ إقرارها من جانب مجلس النواب العراقي. كما أنّ هناك اهتمام جدّي بالقطاع المالي والنقدي من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة، وباتت اليوم معظم التعاملات المالية العراقية تتم عبر نظام "السويفت" العالمي.

وفي الواقع الحكومة العراقية الحالية بقيادة محمد شيّاع السوداني تنتهج نهجا جديدا مختلف عن الحكومات السابقة المتعاقبة، وهي مهتمّة بتعظيم دور القطاع الخاص العراقي وتستمع إلى توجهاته، وقد أصدرت العديد من القرارات والقوانين التي تصب في تسهيل عمل ودور القطاع الخاص. كما ولدى الحكومة الحالية الحرص على إشراك القطاع الخاص في الزيارات إلى عواصم ودوائر القرار العالمية، بهدف تشبيك العلاقات مع القطاع الخاص العربي والأجنبي، وهذا برأينا بمثابة تحوّل استراتيجي سنشهد تجلياته الإيجابية في المرحلة القادمة.

نحن في بداية التحوّل، وبالتأكيد هذا التحوّل لن يتم في يوم وليلة، بل يحتاج إلى جهود كبيرة، من أجل التحوّل نحو النظام الاقتصادي الحر، مما يتطلّب دعما ليس فقط على المستوى الداخلي، بل أيضا دعما من جانب البلدان العربية الشقيقة القريبة والبعيدة عن العراق، لأنّ تعافي العراق اليوم سينعكس إيجابا على العراقيين وعلى باقي دول العالم. ويمكنني القول إنّ القطاع الخاص العراقي يقود نهضة كبيرة في بغداد وفي سائر المحافظات العراقية، حيث يساهم في تنفيذ الكثير من المشاريع الحيوية التي تصب في تحفيز الاقتصاد وخلق فرص العمل وتعزيز الناتج المحلّي الإجمالي.

- **برأيكم يعدّ العراق اليوم بيئة محفّزة للاستثمارات العربية والأجنبية؟**

– الوضع في العراق يسير على السكّة الصحيحة، وقد استضاف العراق مؤتمرا ضخما حول الاستثمار في العراق بتنظيم من جانب الحكومة العراقية وبحضور رئيس مجلس الوزراء ومشاركة وزارية بارزة من جانب الوزراء العراقيين والعرب وحتى الأجانب. وقد شكّل هذا المؤتمر منصّة هامة من أجل عرض المشاريع الاستثمارية الواعدة في العراق. واليوم هناك توافد للكثير من الشركات الاستثمارية العربية والأجنبية إلى العراق، ومنها من بدأ فعليّا بتنفيذ المشاريع، في حين تستعد شركات أخرى للدخول إلى السوق العراقي والاستثمار فيه، وهذا مؤشّر إيجابي يعوّل عليه ويمنح صورة إيجابية إلى الشركات المتعددة الجنسيات للدخول إلى العراق الذي يعدّ بلد الفرص الواعدة.

- **ما هي رسالتكم في ختام هذا الحوار؟**

– البلدان العربية ليست بلدانا ضعيفة، بل بإمكاناتها المادية والبشرية وثرواتها الطبيعية تمتلك كل أوراق التأثير والضغط. من هنا علينا أن نستغل كل إمكاناتنا التي نمتلكها، وأهمها العنصر البشري حيث بات اليوم الشباب العربي واعيا، ولديه إلمام كبير بالتكنولوجيا، ما يحتّم علينا استغلال طاقاته عبر تنفيذ المشاريع التي تعتمد على الثورة الصناعية الرابعة والصورة الرقمية الثانية، حيث أنّ الاستثمار في هذه المشاريع هو الاستثمار المجدي للأجيال القادمة.

مضر خوجة لـ "العمران العربي": البلدان العربية شريك اقتصادي هام للنمسا ومستعدّة لنقل خبراتها وتعزيز استثماراتها في قطاع "الأتمتة" و "الأمن السيبراني"

إعداد وحوار: محمد مزهر

أجرت "العمران العربي" حوارا شاملا مع أمين عام الغرفة العربية – النمساوية، المهندس مضر خوجة، جرى التطرّق فيه إلى واقع عمل الغرفة، والدور الذي تلعبه على صعيد تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدان العربية والنمسا.

وتناول اللقاء المشهد الاقتصادي العالمي في ظل التحولات الجارية لا سيّما وسط استمرار الحرب الروسية – الأوكرانية وما أحدثته من تأثير على سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع مستوى التضخّم في أسعار المواد الغذائية. كما جرى التطرّق إلى واقع تنمية المشاريع المتبادلة بين الشركات العربية والنمساوية، وكيف يمكن للنمسا أن تساهم في نقل تجربتها الاقتصادية الرائدة لمساعدة البلدان العربية، وغيرها من القضايا والمواضيع، وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

- **كيف استطاعت الغرفة العربية – النمساوية منذ تأسيسها في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين العربي والنمساوي؟**

– أخذت الغرفة العربية – النمساوية على عاتقها منذ تأسيسها نسج علاقات اقتصادية وثقافية متينة بين الجانبين العربي والنمساوي، وذلك من خلال إبراز الإمكانيات الاستثمارية للجانبين، وصولا نحو تعزيز الشراكة المستدامة بين الشركات النمساوية والعربية، عبر إقامة الفعاليات المختلفة ومنها المنتدى الاقتصادي العربي – النمساوي الذي يعقد سنويا وبشكل دوري، ويهدف إلى إيجاد مساحة واسعة من التقارب بين البلدان العربية والنمسا، وخلق بالتالي ثقافة "التعامل الاقتصادي" ومعالجة وحل

القضايا الاقتصادية العالقة بين الشركات الثنائية، عبر إلقاء الضوء على البرامج والمشاريع التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون في القطاعات الاقتصادية الواعدة ولا سيما القطاع التكنولوجي الذي يعدّ رافدا اقتصاديا هاما في الوقت الراهن.

- **ما هو حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدان العربية والنمسا، وكيف ساهمت الغرفة العربية – النمساوية في رفع مستوى هذا التبادل؟**

– يبلغ حجم العلاقات التجارية والاقتصادية بين النمسا والبلدان العربية حوالي 5.5 مليار دولار، معظمها في مجال الطاقة الأحفورية، حيث ارتفع مستوى استيراد النمسا للنفط في السنوات الثلاثة الأخيرة، من البلدان العربية ولا سيّما الجزائر والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية وحاجة النمسا الماسة للنفط والغاز كونه مصدر حيوي لتشغيل المصانع النمساوية.

في الموازاة، لدى النمسا علاقات ثنائية ممتازة مع العديد من البلدان العربية ومنها على سبيل المثال العراق، حيث نفّذت الشركات النمساوية العديد من مشاريع الزراعة والري في العراق وذلك منذ سبعينات القرن الماضي. كما ساهمت النمسا عبر إحدى شركاتها العملاقة لتقديم خدمات العنفات المائية في تنفيذ السد العالي في جمهورية مصر العربية.

كما تساهم الغرفة العربية – النمساوية بالتعاون والتنسيق مع مختلف الاتحادات العربية الاقتصادية ولا سيما اتحاد الغرف العربية الذي تعمل الغرفة تحت مظلّته، في إلقاء الضوء على البيئة الاقتصادية العربية والامكانيات التي تتمتع بها المنطقة العربية، وتقديم الدراسات الوافية حول المخاطر المحتملة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية سواء في البلدان العربية أو في النمسا، مما ساهم في فتح آفاق أوسع للتعاون بين الجانبين، والذي نأمل أن يتنامى بشكل أكبر في المرحلة القادمة بما يلبي رغبات وتطلعات الجانبين العربي والنمساوي.

هذا على صعيد القطاع الخاص الذي يمثّل 75 في المئة من مجمل المشاريع بين الجانبين العربي والنمساوي. أما على صعيد القطاع الرسمي فهو له أيضا حصّة وازنة في تنفيذ المشاريع الضخمة في العالم العربي وفي النمسا التي تعتبر وجهة استثمارية آمنة ولديها مصداقية في التعامل مع سائر دول العالم ومنها الدول العربية.

- **ألا تجدون أنّ حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين العربي والنمساوي ما يزال متواضعا بالمقارنة مع حجم القدرات البشرية والمالية والطبيعية التي تمتلكها البلدان العربية والنمسا؟**

– عندما أشرت في حديثي إلى رقم 5.5 مليار دولار كحجم للتبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين العربي والنمساوي، لم أتطرّق بشكل مباشر إلى الرقم الحقيقي، حيث يصل الرقم إلى أكثر من ذلك بكثير ليبلغ حدود 10 مليار دولار. فعلى سبيل المثال فإنّ شركة "مرسيدس" تنتج سيارتها G–CLASS في النمسا وتصدّرها إلى البلدان العربية عبر النمسا، لكنها تسجّل ضمن صادرات ألمانيا إلى البلدان العربية. كذلك الوضع بالنسبة إلى شركة "سيمنز" التي تعمل في مجال الطاقة والتكنولوجيا والمعلوماتية والأتمتة والقطارات، لا تدخل استثماراتها ضمن الاستثمارات النمساوية في البلدان العربية على الرغم من أنها تعمل وتنتج وتصدّر منتجاتها من داخل الأراضي النمساوية. ومن هنا تميل الكفّة في التبادل التجاري والاستثماري بين البلدان العربية وألمانيا والنمسا لصالح ألمانيا حيث يتخطّى الرقم حدود 50 مليار دولار، ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم اقتصاد ومساحة النمسا وألمانيا، فنعتبر أنّ حجم التبادل التجاري والاستثماري الحالي مقبول إلى حد ما، ونأمل أن يتضاعف في المرحلة القادمة.

- **لأي مدى برأيكم هناك حاجة لتطوير التعاون والاستثمار في المشاريع التكنولوجية التي تتماشى مع متطلبات الثورة الرقمية الثانية والثورة الصناعية الرابعة؟**

– تقود النمسا منذ سنوات عديدة ثورة في قطاع الأتمتة، ولديها خبرات وقدرات هائلة في هذا المجال ليس داخل النمسا فحسب بل على المستوى الأوروبي، حيث استطاعت أن تحقق تقدّما هائلا على صعيد أتمتة القطاع المالي والنظام الضريبي والأمن السيبراني والأمن الداخلي، عبر العديد من الشركات البارزة التي تقدّم خدماتها في هذا المجال. وبالفعل بدأت العديد من هذه الشركات بالدخول إلى الأسواق العربية، ولا سيّما دولة الامارات

العربية المتحدة التي باتت من البلدان العربية البارزة في هذا المجال. ونأمل بطبيعة الحال أن ينتقل هذا التعاون إلى باقي البلدان العربية، حيث يعدّ الأمن السيبراني اليوم حاجة أساسية وملحّة على صعيد عملية حماية الأنظمة والشبكات والبرامج ضد الهجمات الرقمية.

- **هل البلدان العربية مهيّأة اليوم لاستقبال المشاريع الضخمة لا سيّما في مجال الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي؟**

– أثرت نقطة مهمّة في هذا المجال، حيث أنّ البلدان العربية ليست متجانسة اقتصاديا، وهناك بلدان مثل مصر والمغرب وتونس والأردن لديها القدرة على استقبال مثل تلك المشاريع، بينما هناك بلدان بسبب ظروفها وأوضاعها السياسة والأمنية والاقتصادية وبينتها التحتية المتهالكة غير مهيّأة لاستقبال مثل مشاريع الأتمتة والأمن السيبراني.. إلخ.

لكن في المقابل فإننا إذا ما نظرنا إلى واقع دول مجلس التعاون الخليجي وما تحرزه اليوم من تقدّم كبير على صعيد تطوير سائر القطاعات الاقتصادية لا سيّما تلك غير النفطية، فإنها من الدول المهيّأة بشكل كبير لاستقبال المشاريع الاستثمارية الضخمة، ونجد الكثير من الشركات التكنولوجية المتعددة الجنسيات، فتحت مقرّات إقليمية لها في العديد من تلك الدول ولا سيّما المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

- **ما هي أهمية دعم الغرفة العربية – النمساوية لتنفيذ الجانب النمساوي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية؟**

– تواجه العديد من البلدان العربية مشكلة جوهرية مرتبطة بالعزل الاقتصادي، مما أثّر على مسألة اندماجها بالنظام المالي العالمي، وهذا ما يتطلّب من تلك الدول اتخاذ إجراءات هامة للخروج من دائرة عزلتها الاقتصادية، ما يساعدها في مرحلة لاحقة بعد تطوير بنيتها التحتية والتشريعية على استقطاب المشاريع الاستثمارية الضخمة. ونحن في الغرفة العربية – النمساوية نسعى جاهدين من أجل تقديم مساعدتنا ضمن إمكاناتنا المتاحة بهدف تشجيع الشركات النمساوية على الاستثمار في البلدان العربية في مختلف المجالات والقطاعات والمشاريع ومن بينها المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمثّل النسبة الأكبر من مجمل المشاريع في البلدان العربية وتعدّ محركا مهمّا للتنمية الاقتصادية.

إمكانيات التعاون كبيرة بين النمسا والعالم العربي، ويمكن لحجم التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين أن يصل إلى مستويات غير مسبوقة، إذا ما اعيد ترتيب شكل العلاقة في المرحلة القادمة، وكذلك في حال تحسّن الأوضاع السياسية والأمنية في كل من لبنان وسوريا وليبيا واليمن، حيث يمكن للنمسا وسائر البلدان الأوروبية أن توجّه جزء من استثماراتها الكبيرة نحو هذا الدول، بما يعيد الانتعاش الاقتصادي إليها ويخلق المزيد من فرص العمل التي تحتاجها هذه البلدان بشكل كبير.

- **لأي مدى أثرت الحرب الروسية – الأوكرانية، وتصادم محوري الشرق والغرب، على واقع تطوير العلاقات الاقتصادية العربية – الأوروبية؟**

– يشهد العالم منذ جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية المستمرة لغاية اليوم، ومن ثمّ اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، تغيّرات جوهرية، وبتنا أمام مشهد عالمي جديد مختلف تماما عمّا كان عليه الواقع قبل عام 2020. ونتيجة لذلك يعيش العالم على وقع هذه التغيّرات حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية بسبب تأثر سلاسل الإمداد، كذلك ارتفعت فاتورة الطاقة بشكل كبير على المستهلك الأوروبي نتيجة وقف الإمدادات الروسية، مما خلق موجة تضخّم غير مسبوقة سواء داخل أوروبا أو لدى البلدان العربية وسائر دول العالم ومن بينها الولايات المتحدة الأميركية، وهذا بطبيعة الحال يدفعنا نحو تغيير نهج التعاطي الذي كان متبعا في السابق بين بلداننا، من أجل تطوير علاقاتنا الاقتصادية بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية. وهنا يبرز الحديث عن أهمية تطوير مشاريع الطاقة المتجددة بين النمسا والعالم العربي، حيث تمتلك النمسا الإمكانات والقدرات التكنولوجية في إنتاج الهيدروجين الأخضر إلى جانب الخبرات البشرية. في حين تتمتع البلدان العربية بحكم كونها تقع ضمن نطاق شمسي بمقومات طبيعية، وبالتالي فإنّ الأرضية خصبة ومهيّأة لاستقبال وتنفيذ المزيد من المشاريع الاستثمارية الضخمة في هذا المجال، مما يقلل بالتالي من الاعتماد على الطاقة التقليدية (النفط والغاز)، ويساهم في الحد من الآثار البيئية وتغيّر المناخ.

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

الاقتصاد الألماني: استمرار تحسن مناخ الاعمال وتوقعات بعودة النمو 2024

أظهر تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، تحسّن مناخ الاعمال للشركات الألمانية في شهر نوفمبر حيث ارتفع مؤشر ifo إلى 87.3 نقطة بعد أن كان عند مستوى 86.9 نقطة في أكتوبر الماضي. وهذه هي الزيادة الثالثة في المؤشر على التوالي، ويرجع هذا التحسن إلى تقييم الشركات لوضع أعمالها الحالي على أنه أفضل إلى حد ما، كما كانت توقعاتها لمستوى الاعمال للأشهر المقبلة أكثر ايجابيةً أيضًا. ويؤشر هذا التحسن المتتالي أيضا الى استقرار الاقتصاد في ألمانيا حتى وان كان عند مستوى منخفض بالمقارنة مع العام الماضي.

وفق تقرير الغرفة العربية الألمانية ارتفع مؤشر مناخ الأعمال بشكل ملحوظ في قطاع الصناعة حيث سجل المؤشر في نوفمبر مستوى (-5.31 نقطة) بعد أن كان عند مستوى (-7.51 نقطة) في الشهر السابق. وكانت الشركات أكثر رضا عن مستوى أعمالها الحالية، كما تراجعت شكوك رؤساء ومديرو هذه الشركات بشأن مستوى الاعمال في الأشهر المقبلة، وخاصة في العديد من

الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

في مقابل ذلك تراجع مناخ الأعمال في قطاع الخدمات حيث انخفض المؤشر في شهر نوفمبر إلى مستوى (-5.2 نقطة) بعد أن كان قد وصل إلى مستوى (-5.1 نقطة) في أكتوبر الماضي. وقيمت العديد من الشركات وضع أعمالها الحالي بشكل أقل جودة مقارنة بالشهر السابق، كما تراجعت توقعاتها بشأن مستوى الاعمال خلال الأشهر القادمة، بالرغم من ذلك كانت الشركات العاملة في قطاع السياحة أكثر رضا عن مستوى اعمالها الحالي كما كانت توقعات الشركات العاملة في قطاع الضيافة أفضل بالنسبة لمستوى الاعمال في الأشهر القادمة.

وسجل مؤشر مناخ الاعمال في قطاع التجارة في شهر نوفمبر ارتفاعا ملحوظًا حيث وصل إلى مستوى (-2.22 نقطة) بينما كان في الشهر السابق عند مستوى (-3.72 نقطة) وقد ارتفع مستوى رضا شركات القطاع، خصوصا لدى الشركات العاملة في تجارة الجملة، على مستوى اعمالها الحالي كذلك كانت توقعاتها للأعمال في الأشهر القادمة إيجابية، الا أن توقعات الشركات العاملة في تجارة التجزئة للأعمال في الفترة القادمة كانت أكثر تحفظًا.

أما في قطاع البناء فقد تحسّن مؤشر مناخ الاعمال في نوفمبر حيث ارتفع إلى مستوى (-4.92 نقطة) مقارنة بمستوى (-8.03 نقطة) في أكتوبر الماضي. وبالرغم من تقييم شركات القطاع مستوى أعمالها في الوقت الحاضر بشكل أفضل نوعا ما وكذلك تحسن توقعاتها للأعمال في الأشهر القادمة الا ان مناخ الاعمال ما يزال في قطاع البناء سلبيًا الى حد بعيد. بالإضافة الى ذلك تحسن مناخ الاعمال في صناعة التصدير الألمانية وارتفع مؤشر oflالخاص بتوقعات الصادرات في شهر نوفمبر إلى (-8.3 نقطة) بعد أن كان عند مستوى (-3.6 نقطة) في أكتوبر.

من جانب أخر، أظهر التقرير الاقتصادي لحكماء الاقتصاد الألماني حول توقعات نمو الاقتصاد، أنّ الاقتصاد الألماني سيعاني من الانكماش هذا العام بنسبة 4.0 في المئة على أن يعود ويحقق نموًا في العام القادم 4202، بنسبة 7.0 في المئة فقط. ويعيد حكماء الاقتصاد أسباب الانكماش الاقتصادي لهذا العام والنمو المحدود في العام المقبل إلى عواقب أزمة ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع الطلب والاستهلاك المحلي واستمرار النزاعات الجيوسياسية حول العالم. ويشعر مجلس الخبراء بقلق أكبر إزاء المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الألماني مثل نقص العمال المهرة ونقص التحديث في الشركات، والتي يحذر الخبراء من أنها قد تؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد لعقود من الزمن. وتتوافق توقعات حكماء الاقتصاد السلبية للعام الجاري مع توقعات الحكومة الاتحادية وتوقعات عدد من أهم معاهد البحوث الاقتصادية والتي تتوقع انخفاضًا ما بين 4.0 إلى 6.0 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي العام 3202. وعلى خلاف توقعات مجلس حكماء الاقتصاد الألماني تذهب توقعات الحكومة الاتحادية ومعاهد البحوث الاقتصادية ان الاقتصاد سينمو مرة أخرى في العام 4202م، بنسبة 3.1 بالمئة على الأقل. حيث يرى المجلس أنه وعلى الرغم من التوقعات بتحسن الإنفاق الاستهلاكي الخاص وانخفاض متوسط معدل التضخم إلى 6.2 في المئة، إلا أن الاقتصاد العالمي، وخاصة اقتصاد الصين، لا يتعافى إلا ببطء، وهو ما ينعكس سلبًا على الاقتصاد الألماني المعتمد على التصدير.

سوق العمل

تراجع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا في شهر أكتوبر 3202، بحوالي 02 ألف شخص ليصل اجمالي عدد العاطلين عن العمل الى 000,706,2 شخص. ويعد هذا الانخفاض في عدد العاطلين اقل من المتوقع في هذا الوقت من العام، وبالمقارنة مع شهر أكتوبر من العام الماضي، ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 561 ألف شخص. ومع التراجع المحدود في عدد العاطلين استمر معدل البطالة في أكتوبر عند مستوى 7.5 في المئة وهو نفس المستوى الذي كان علية المعدل في سبتمبر الماضي، وبالمقارنة مع شهر اكتوبر من العام الماضي، ارتفع معدل البطالة بنسبة 4.0 نقطة مئوية.

أما بالنسبة لبرنامج العمل بدوام مختصر فقد أظهرت بيانات وكالة العمل الاتحادية أن الشركات الألمانية قد سجلت خلال الفترة من 1 أكتوبر وحتى 62 أكتوبر ما يقرب من 08 ألف شخص جديد في البرنامج. ووفق أحدث بيانات الوكالة ايضًا فقد بلغ مجموع الموظفين والموظفات المسجلين في البرنامج في شهر أغسطس 3202، والذين دفعت لهم تعويضات 221 ألف موظف وموظفة بعد ان كان عددهم 411 ألفًا في يوليو و061 ألفًا في يونيو الماضي.

كذلك بلغ عدد الوظائف الشاغرة المسجلة في وكالة العمل الاتحادية

في شهر أكتوبر 3202، حوالي 947 ألف وظيفة، أي أقل بمقدار 89 ألف وظيفة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وعلى الرغم من التراجع المستمر في عدد الوظائف الشاغرة الا ان عددها ما يزال عند مستوى مرتفع نسبيًا. وبلغ اجمالي العاملين في ألمانيا في الربع الثالث من عام 3202، نحو 40.64 مليون شخص، وبذلك يكون عدد العاملين قد وصل إلى مستوى تاريخي جديد، حيث تم تجاوز الرقم القياسي السابق المسجل في الربع الرابع من العام 2202، عند مستوى 69.54 مليون شخص بمقدار 00058 شخص أو ما نسبته 2.0 في المئة في الربع الثالث من عام 3202م. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تجاوز عتبة الـ 64 مليون عامل منذ توحيد ألمانيا. وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2202م، ارتفع عدد العاملين بمقدار 733 ألف شخص او ما نسبته 7.0 في المئة.

سوق السيارات

إلى ذلك، نما سوق السيارات في دول الاتحاد الأوروبي بقوة في أكتوبر 3202، بفضل الزيادات الكبيرة في ثلاثة أسواق رئيسية للسيارات، وهي اسواق فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والتي كانت مسؤولة بشكل خاص عن هذه الزيادة، حيث زادت مبيعات السيارات في كل منها بنحو 02 في المئة.

وفي أكتوبر، وبحسب الرابطة الأوروبية لمصنعي السيارات AECA تم بيع 484.558 سيارة جديدة في دول الاتحاد، بزيادة 6.41 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، ومنذ بداية العام بلغ اجمالي السيارات المباعة في أسواق دول الاتحاد الاوروبي ما يقرب من 8.8 مليون سيارة جديدة بزيادة 7.61 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام 2202.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

عام على رئاسته اتحاد الغرف العربية.. سمير ناس داعم ومساند قوي للقضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية

شكّلت مواقف رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، منذّ تسلّمه رئاسة الاتحاد في أيلول عام 2202، مثار اهتمام وتأييد بالغ من جانب القطاع الخاص العربي، حيث أطلق سلسلة من المواقف الداعمة للقضايا العربية والإسلامية في المحافل الدوليّة، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية، ورفض المثلية الجنسية باعتبارها تنافي التعاليم الإسلامية.

وحظيت كلمته الداعمة للشعب الفلسطيني خلال مشاركته بأعمال "القمة الاقتصادية العربية البريطانية الثالثة" التي عقدت في العاصمة البريطانية لندن بتاريخ 20 نوفمبر 2023، بتفاعل كبير في الأوساط التجارية والشعبية العربية، حيث حذّر من مغبّة استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، معتبرا أنّ هناك استحالة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الوصول إلى السلام العادل والشامل ووقف الصراعات وإحلال الاستقرار في كل ربوع العالم، قائلا: ألا يكفي 78 عاماً أو أكثر والشعب الفلسطيني يعاني من البؤس والظلم والقتل للأبرياء والنساء.

ودعا من لندن أصحاب الأعمال العرب والبريطانيين بالتحدث والتأثير على الحكومات للدفع نحو التهدئة في قطاع غزّة وإيجاد الحلول الدائمة للقضية الفلسطينية، مطالبا بأهمية استثمار أوراق الضغط العربية بالشكل الأمثل للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

كذلك سجّل رئيس اتحاد الغرف العربية خلال كلمته في القمة الاقتصادية العربية البريطانية الثانية التي عقدت في لندن بتاريخ 2 نوفمبر 2022، موقفاً مشرفاً تجاه نظرة الغرب للمجتمعات العربية حين قال إن الوطن العربي لم يصبح مجتمعاً استهلاكيًا للبضائع الغربية، بل تحول إلى شريكاً مهماً في إدارة رؤوس أموالها في الأنشطة الرياضية والفندقية والإنشائية والبنية التحتية وغيرها، وخير دليل على ذلك ما سجلته قيمة التجارة الخارجية للدول العربية من تحسن ملحوظ خلال الأعوام الماضية، لاسيما في ظل الارتفاع المهم في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، كما ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسب زيادة متوسطة في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية.

وكان لرئيس اتحاد الغرف العربية، أيضا وقفة مشرّفة تجاه القضية الفلسطينية، حيث وبالتشاور مع قادة القطاع الخاص العربي المشاركين في مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب بدورته

الـ (20) في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 18 و 19 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، تمّ تعليق أعمال اليوم الأول من فعاليّات المؤتمر وذلك كرسالة تضامن مع فلسطين وأهالي غزة، ورفض العدوان الإسرائيلي واستهداف المدنيين العزل، والتأكيد في الوقت ذاته على أهمية تفعيل دور اتحادات الغرف التجارية والزراعية والصناعية كأحد أذرع القوة الناعمة في العالم لنشر وتعزيز السلام، مع أهمية دور القطاع الخاص كسفراء للسلام، حيث لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والازدهار من دون تعزيز الاستقرار في مختلف أنحاء العالم.

مواقف الرئيس سمير ناس لم تقتصر على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني، لكنه تبنى موقفا حازما ضد محاولات منظمة العمل الدولية فرض ما يسمى التصنيفات الجندرية للعمالة، التي كانت غطاء لنشر مفاهيم المثلية الجنسية على العالمين العربي والإسلامي، حيث بدأ حملته لمناهضة هذه الأفكار الشاذة خلال اجتماعات منظمة العمل العربية، وأعلن بوضوح عن رفض السماح بإدخال المثلية الجنسية ضمن قوانين العمل الدولية "حيث لا وصية لأحد علينا لمخالفة الشريعة الإسلامية".

وخلال ترؤسه وفد الغرف العربية وغرفة البحرين المشارك في أعمال الدورة (111)، لمؤتمر العمل الدولي بمقر الأمم المتحدة بجنيف في يونيو (حزيران) 2023 ، أعلن سمير ناس خلال كلمته بحضور الدول الأعضاء في هذه المنظمة أنه "انطلاقا من رفض المساس بمنظومة قيمنا وتقاليدنا، ومواجهة أي غزو فكري يتعارض مع قيم شريعتنا الإسلامية السمحاء والفطرة الإنسانية السليمة، فإننا نؤكد الرفض القاطع لمحاولات البعض بفرض إعادة تعريف مصطلح العامل لتشمل العمالة المثلية الجنسية، وفرض مساواتها في قوانين العمل ودعا ناس إلى ضرورة أن تتوافق معايير

العمل الدولية بشأن حقوق الإنسان مع ما لا يتعارض مع الهوية العربية والإسلامية والقوانين والتشريعات المنظمة، والحاكمة للعديد من الدول الأعضاء، والتوقف عن ازدواجية المعايير والمفاضلة في وضع الأنظمة والتعريفات الدولية بدعوى قبول الآخر، وكفالة الحقوق والحريات بما يتنافى مع معايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي نصّت على احترام سيادة الدول ومفاهيمها وثقافاتها، مشيراً إلى أن هناك إجماعًا عربيا إسلاميا على نبذ ورفض تلك المحاولات البائسة لإدخال تلك وتصدّى الرئيس سمير ناس للاتهامات التي تحاول بعض الدول والمنظمات أن توجهها بحق معاملة العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية في دول الخليج العربي، حيث أكد الرفض الشديد لمحاولات بعض الدول فرض مفهوم العمالة المهاجرة على العاملين في دول الخليج، مشددا خلال مشاركته في الاجتماع الإقليمي الـ17 لآسيا والمحيط الهادئ لمنظمة العمل الدولية على أنه يجب أن تراعي منظمة العمل الدولية خصوصية دول الخليج التي تستقبل العمالة الأجنبية، مشيرا إلى أن دول الخليج توفر أنظمة حماية وسلامة وصحة للموظفين الأجانب أكثر من دولهم، كما توفر لهم وظائف برواتب أعلى مما يتلقونه في بلادهم. ولفت إلى أن بعض الشركات العالمية في الخليج تقوم بتوظيف العمالة الوافدة ولا تقدم لهم الاهتمام المطلوب، ثم تقوم منظمات عالمية بتوجيه الاتهام لدول الخليج، وهذا غير مقبول على الإطلاق.

المنتدى الاقتصادي الخليجي – المصري الأول ينعقد في القاهرة..
توصيات بارزة لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري

تحت رعاية رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، عقدت أعمال منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول، يوم الأربعاء 22 نوفمبر 2023، في القاهرة، بتنظيم من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وبدعم من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك تحت شعار "أعمال – شراكة –استثمار". وشهد المنتدى حضور معالي المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية ممثلا دولة د. مصطفى مدبولي رئيس الوزراء المصري، ومعالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني، ومعالي جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة سمير عبدالله ناس، رئيس اتحاد الغرف العربية، وسعادة الاستاذ حسن بن معجب الحويزي رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وسعادة الاستاذ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.

وأكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، على "أهمية تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات والقطاعات"، مشيراً إلى أنّ "حجم التحديات الراهنة جراء المتغيرات الاقتصادية العالمية تحتم علينا الوصول لرؤى مشتركة ومحددات اقتصادية متصلة يكون دورها الحفاظ على النمو الاقتصادي باعتباره الركيزة الأساسية لمواصلة مسيرة التنمية المستدامة وفتح آفاق أوسع وأشمل للتعاون والشراكات الشاملة على كل المستويات وفى مختلف القطاعات

التجارية والاستثمارية والصناعية".

وشدد ناس على أن اتحاد الغرف العربية لن يألو جهدا في سبيل دعم تنفيذ نتائج وتوصيات هذا المنتدى وتوفير كل سبل الدعم للقطاع الخاص الخليجي والمصري في مساره الجاد والفاعل نحو المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك عبر الانخراط في الآليات التنسيقية والتكاملية المشتركة لخلق جهاز إنتاجي مرن ومتقدم يتلاءم مع طموحات الجانبين في إنشاء قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية، داعياً إلى ضرورة تعزيز حجم التبادل التجاري الخليجي المصري الذي وصل إلى ما يزيد عن12 مليار دولار سنويا فضلا عن حجم استثمارات بينية مشتركة بلغت 33مليار دولار بما يحقق النمو الاقتصادي المتسارع.

وأوضح أن التوجه إلى الشراكة الصناعية التكاملية بين الأسواق الخليجية والسوق المصري أمرٌ في غاية الأهمية في بناء مجتمعات اقتصادية تنموية قادرة على تحقيق التكامل في شتى القطاعات الصناعية والتجارية لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية وحمايتها من موجات التضخم العالمية عبر تكاملية سلاسل الإمداد، متطلعاً إلى أن يحقق منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول أهدافه بما يتناسب مع حجم العلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة التي تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية في ظل حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وأخيهم فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي نحو تعزيزها وتوطيدها على كافة المستويات ومختلف الأصعدة.

من ناحيته، أكّد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل في كلمته، أنّ مصر لطالما فتحت ذراعيها أمام كافة الشركاء من مختلف دول العالم وبالأخص الأشقاء من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منوّهًا بالتعاون المثمر بين اتحادات الغرف في هذه الدول. وأشار الوكيل إلى أهمية تحقيق التكامل بين الدول العربية من خلال التصنيع المشترك والتصدير لأسواق أفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها من المناطق والتكتلات الاقتصادية التي ترتبط مع مصر باتفاقيات تجارة حرة.

وشهد المنتدى العديد من الجلسات التي تناولت التعاون بين دول الخليج وجمهورية مصر العربية وبحث سبل زيادة التبادل الاقتصادي و الاستثماري، من بينها: جلسة جمهورية مصر العربية والبوابة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، وجلسة حول فرص الاستثمار في قطاعات/ العقارات والصناعات الغذائية والزراعة والسياحة، وجلسة حول التكامل الصناعي في مجالات الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة، وجلسة بعنوان التعاون الخليجي المصري في مجالات الرعاية الصحية والدواء وتقنية المعلومات والاتصالات الرقمية، وجلسة التعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات التكنولوجية والتعليم.

وبحثت جلسة المنتدى الثانية "فرص الاستثمار الواعدة في مجالات العقارات والزراعة والصناعات الغذائية والسياحة" في كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي. والتي أدارها الدكتور على حامد الملا مدير ادارة المشروعات الصناعية بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

وأكد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في جلسة العمل الثانية، على "أهمية تنامى حجم التجارة البينية بين مصر ودول الخليج والتي تتراوح بين 27 و28 مليار دولار ولا زالت دون المستوى رغم المميزات العديدة التي يتميز فيها الجانبين".

ولفت إلى أنّ "لدى الجانبين المصري والخليجي قطاعات استثمارية واعدة في السياحة والزراعة والعقارات والتي يجب التوسع فيها من خلال الاستثمارات المشتركة، من أجل مواجهة العقبات والتحديات التي تواجه العالم العربي الذي يزيد عدد سكانه بنسبة 1.7 في المئة سنويا مع وجود شح مائي، مما يمثل مشكلة للإنتاج الزراعي والغذائي".

وأشار إلى أنّه "لا بدّ من استخدام تكنولوجيا الثورة الرابعة سواء كانت زراعية أم صناعية واستخدامها في تحسين طرق الزراعة ونظم الري والتي نجحت مصر إلى حد ما في تحقيقها. كما أنه من الاهم تحقيق تحالف استراتيجي والذي يتبعه زيادة حجم التجارة بين الطرفين".

التوصيات

وانتهى منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول بالعديد من التوصيات التي تم مناقشتها لضرورة تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية:

أولا: الدعوة لعقد هذا المنتدى بشكل سنوي ومنتظم وأن تكون هناك أمانة عامة تتابع التوصيات التي يخرج بها المنتدى، وتعرض في الاجتماع القادم ضمن أهم الإنجازات، مع عقد اجتماعات قطاعية بينية.

ثانيا: البحث عن الحلول التقنية التي تساهم في التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، مثل إنشاء منصة تتبناها اتحادات الغرف

بحيث تعرض فيها المناقصات وكذلك الفرص الاستثمارية والتجارية.
ثالثا: دراسة التكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية، وخصوصا في ظل إقرار دول الاتحاد الأوربي ضريبة الانبعاث الكربوني والذي سيؤثر على نمو الصادرات العربية والاستفادة من الطاقة المتجددة.
رابعا: ضرورة التكامل في الصناعات الغذائية وخاصة مع التحديات التي تظهر بين فترة وأخرى من أمراض وأوبئة والتغير المناخي والظروف الجيوسياسية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي في مجال الامن الغذائي.
خامسا: العمل على زيادة الاهتمام بالاستثمار المشترك في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والاعتماد المشترك لمنتجاتها، وكذا التشارك في البحث والتطوير
سادسا: التأكيد على ضرورة تنمية التعاون الاقتصادي في شتى المجالات، من تصنيع مشترك، وتشجيع للاستثمارات، وتنمية التجارة البينية، والزراعة والتصنيع الغذائي، والنقل واللوجستيات، والسياحة، وربط شبكات الكهرباء والبترول والغاز.
سابعا: ضرورة الاستفادة من الإمكانات الوطنية والسعي لتكامل الموارد، بما يعمق التعاون في مواجهة تبعات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة.
ثامنا: التأكيد على أهمية التشارك في تعميق الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر من خلال تبادل مكونات ومستلزمات الإنتاج والسعي لتصنيعها لمن لديه المميزات النسبية.
تاسعا: تأكيد التعاون من خلال إنشاء مناطق صناعية ومراكز لوجستية، والربط بينهم، لتحقيق للتصنيع المشترك وتنمية الصادرات المشتركة
عاشرا: التشديد على عدم اقتصار التعاون التجاري بين دول الخليج العربي ومصر على السلع تامة الصنع فقط، بل أن تشمل عمليات التكامل الصناعي ومكونات ومستلزمات الإنتاج، لمجابهة تعطل سلاسل الإمداد العالمية ولرفع نسب المكون المحلى العربي لاختراق الأسواق العربية والأفريقية والدولية.
حادي عشر: دعوة الغرف التجارية ومنتسبيها من قيادات الانشاءات والمقاولات من الجانبين لخلق تحالف عربي قوي يعمل على تنفيذ مشاريع البنية التحتية في افريقيا، وإعادة اعمار الدول العربية.
ثاني عشر: التكامل والتعاون بين مراكز الأبحاث والتدريب والجامعات والمعاد التكنولوجية، وتبادل المناهج التي يجب أن تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وانشاء الحاضنات وربطها افتراضيا، والعمل في البحث والتطوير المشترك.

رئيس الجمهورية قيس سعيد يستقبل رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول

استقبل رئيس الجمهورية التونسي قيس سعيد بقصر قرطاج، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، حيث مثّل هذا اللقاء فرصة ذكّر فيها رئيس الجمهورية بالدور الوطني لهذه المنظمة العريقة، داعيا منتسبيها إلى تضافر جهود الدولة في هذه المرحلة من تاريخ تونس.
وأكّد رئيس الجمهورية على أن مكافحة الفساد لا تستهدف رجال الأعمال الذين يعملون في احترام كامل للقانون، مفنّدا ما يُشيعه البعض في هذا الصدد. وأوضح رئيس الجمهورية أن العدد الأكبر من رجال الأعمال كانوا من ضحايا الفساد والاستبداد، مشيرا إلى أن رجال الأعمال ليسوا فقط من أصحاب المؤسسات الكبرى بل هم أيضا أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة وعدد غير قليل منهم مازالوا يأنّون من تشريعات وُضِعت على مقاس عدد قليل من الأشخاص، ويعانون من لوبيات أرادت أن تستأثر لنفسها بكل خيرات البلاد محتمية بهذه التشريعات وبمن سنّها.

وشدّد رئيس الجمهورية على ضرورة أن تلعب المؤسسات المالية بوجه عام دورا في النهوض باقتصاد وطني يقوم، في المقام الأول، على التعويل على الذات وعلى خلق ثروة حقيقية يستفيد منها الجميع على قاعدة العدل الاجتماعي. فالثروات التي تُحسب على الريع ثم تُحسب على أساسها نسب النمو للمغالطة والتضليل ليست ثروة يمكن أن يقوم عليها اقتصاد وطني.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة مساهمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في التخفيض في الأسعار لأن الارتفاع المشط لعدد من المواد الأساسية أثقل كاهل الأغلبية الساحقة من التونسيين بما في ذلك صغار التجار والصناعيين، ولا يمكن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية إلا متعاضدين ومتضامنين ومتآزرين.

الرياض تفوز بتنظيم معرض "إكسبو 2030"

أسفرت نتائج تصويت 182 عضوا في المكتب الدولي للمعارض، عن فوز مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية معرض إكسبو 2030. حيث تنافست مدينتا بوسان في كوريا الجنوبية وروما في إيطاليا على استضافة المعرض العالمي، وهو حدث يقام كل خمس سنوات ويجذب ملايين الزوار واستثمارات بمليارات الدولارات.

وتعليقا على فوز السعودية بتنظيم المعرض في 2030، أكّد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أنّ "فوز المملكة باستضافة معرض إكسبو 2030 يأتي ترسيخا لدورها الريادي والمحوري والثقة الدولية التي تحظى بها".

وأكد ولي العهد أنّ "المملكة عازمة على تقديم نسخة استثنائية وغير مسبوقة في تاريخ إقامة هذا المحفل العالمي بأعلى مراتب الابتكار".

رئيس الوزراء المصري: نعمل بقوة لتوحيد سعر الدولار على المدى القصير

أكد رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتور مصطفى مدبولي، أنّ "الشغل الشاغل للحكومة في الملف الاقتصادي هو الوصول لسعر موحد للدولار على المدى القصير، ويتم العمل على ذلك بقوة". مشددا على أنّ "الحكومة حريصة على تحفيز المستثمرين الجادين من خلال حوافز حقيقية، وتذليل العقبات وتيسير الإجراءات، كما أن هناك توجيهات بمنح أولوية للمنتج المحلي في التعاقدات الحكومية".

ويوجد سعران للدولار في مصر، حيث يتداول في السوق الرسمية قرب مستويات 30 جنيهاً للدولار، مقابل مستويات 50 جنيهاً في السوق الموازية. وخفضت مصر قيمة العملة المحلية الجنيه ثلاث مرات منذ مارس 2022 ليفقد أكثر من 50% من قيمته أمام الدولار، وفرضت قيودا على الواردات.

الناتج المحلّي الإجمالي في قطر يرتفع 1 في المئة

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) لدولة قطر، واحداً في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني.

وكشف جهاز التخطيط والإحصاء، عن بلوغ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 170.1 مليار ريال (46.70 مليار دولار) في الربع الثاني، مقارنة مع 168.5 مليار ريال في تقديرات الربع نفسه من العام الماضي. في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 0.5 في المئة عن الربع الأول.

في المقابل انخفض فائض الميزان التجاري لدولة قطر 24.2 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر/تشرين الأول إلى 19 مليار ريال. حيث تراجعت قيمة الصادرات، شاملة إعادة التصدير، 23.5 في المئة إلى 29.1 مليار ريال في أكتوبر/تشرين الأول

بالمقارنة مع الشهر ذاته من 2022، كما هبطت 0.7 في المئة على أساس شهري.

نمو متسارع للتجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط

أظهر أحدث تقرير أصدرته شركة أبلو UPLO المتخصصة في إدارة عمليات تجارة التجزئة الإلكترونية عن نمو صناعة التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوتيرة سريعة، بل إنها الأسرع نموًا مقارنة بباقي دول العالم.

ووفق التقرير تنمو المبيعات عبر الإنترنت بالمنطقة بمعدل 14 في المئة سنوياً، ويرتفع إلى أكثر من 25 في المئة في بعض الدول، في حين يقدّر حجم القطاع بالمنطقة حاليا بين 50 و100 مليار دولار بدعم من الإمارات والسعودية مع معدلات نمو سريعة في

مصر ودول خليجية أخرى.

13.5 تريليون دولار استثمارات مطلوبة للانتقال لمستقبل خال من الكربون

كشف المنتدى الاقتصادي العالمي "weforum"، عن الحاجة لاستثمارات بقيمة 13.5 تريليون دولار بحلول عام 2050، للانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة وخال من الكربون، لا سيما في قطاعات الإنتاج والطاقة والنقل.

ووفقًا للتقرير فإن هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق الطاقة النظيفة والهيدروجين النظيف واحتجاز انبعاثات الكربون حول التجمعات الصناعية. وبيّن التقرير أن الاستثمارات المطلوبة البالغة 13.5 تريليون دولار، تمثل متوسط تكاليف توليد الطاقة النظيفة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح البحرية والبرية والطاقة النووية والحرارية

الأرضية ونقل الهيدروجين النظيف، فضلًا عن تكاليف التخزين.

"أمازون" تطلق مساعداً جديداً للشركات يعمل بالذكاء الاصطناعي

كشفت أمازون النقاب عن المساعد الجديد ويسمى «Q»، ويعمل بالذكاء الاصطناعي، لمساعدة الشركات. ويمثل المنتج، الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر «ري إنفنت» التابع لشركة "أمازون ويب سيرفيسز" في لاس فيغاس، أحدث جهود أمازون، لتحدي "مايكروسوفت" و "غوغل" في برامج الإنتاجية. ويمكن لـ Q مساعدة الأشخاص على فهم إمكانات "أمازون ويب سيرفيسز".

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة "أمازون ويب سيرفيسز" آدم سيليبسكي، أنّ "الناس سيكونون قادرين على التحدث معها في

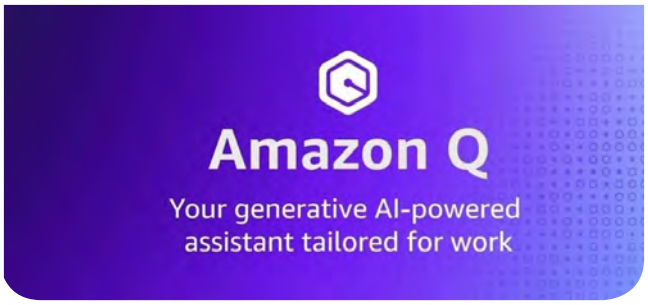

تطبيقات الاتصال مثل سلاك وتطبيقات تحرير النصوص لمطوري البرامج".

سلطة النقد الفلسطينية: اختبارات الضغط تؤكد متانة مصارفنا

أكّد محافظ سلطة النقد الفلسطينية فراس ملحم، أنّ "اختبارات الضغط أظهرت أن الجهاز المصرفي في فلسطين قوي ومتين، ويتمتع بالملاءة المالية اللازمة لمواجهة التحديات المختلفة"، لافتا إلى أنّ "النتائج بيّنت قدرة الجهاز المصرفي على الحفاظ على نسبة كفاية رأسمال ومستويات سيولة تتوافق مع المتطلبات التنظيمية المُقرة من سلطة النقد بموجب التعليمات والممارسات الفضلى. وتشمل المتطلبات التنظيمية المُطبقة التزام البنوك بنسبة كفاية رأس المال تبلغ 13.5 في المئة كحد أدنى، وهي أعلى من الحد المقرر من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والبالغ 10.5 في المئة".

وشدد المحافظ على أنّ "إجراءات سلطة النقد خلال السنوات الماضية والتي شملت بناء شبكة الأمان المالي وتعزيز التكوين الرأسمالي للبنوك وتحسين جودة إدارة المخاطر ساهم في تحسين

قدرة المصارف على امتصاص أية خسائر محتملة ومواجهة السيناريوهات والصدمات المختلفة".

الإمارات والصين تمددان اتفاقية المقايضة بالعملات المحلية

جدد البنك المركزي الصيني ونظيره الإماراتي اتفاق تبادل العملتين المحليتين لمدة خمس سنوات بقيمة تعادل 4.9 مليار دولار، في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك. وهذا الاتفاق الثنائي هو الأحدث في الجهود المستمرة التي تبذلها بكين لجعل عملتها قابلة للتداول مع الشركاء الاستراتيجيين خاصة وأن الإمارات انضمت مؤخرا إلى تجمع بريكس مع خمس دول أخرى من بينها السعودية. ووقّع مصرف الإمارات المركزي وبنك الصين الشعبي في بكين اتفاقية تجديد مقايضة عملات البلدين، بالتزامن مع إبرام مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الفني والتقني في مجال تطوير العملة الرقمية

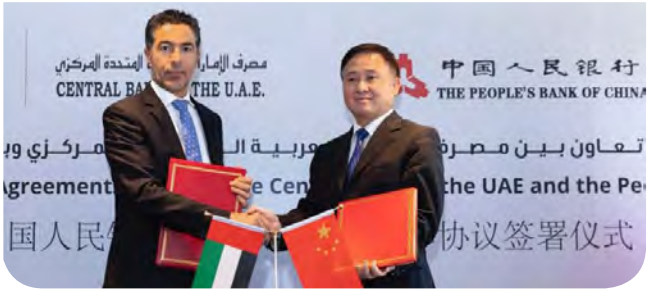

للبنوك المركزية. ويهدف تجديد اتفاقية مقايضة عملات البلدين، التي تصل قيمتها إلى 18 مليار درهم، بما يعادل 35 مليار يوان صيني إلى تنمية التعاون المالي والتجاري بين البلدين.

ارتفاع صافي إيرادات البنوك الخليجية إلى 13.8 مليار دولار

بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمتها البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون مستوى قياسياً جديداً عند 1.95 تريليون دولار بنهاية الربع الثالث 2023، بينما بلغ النمو على أساس ربع سنوي 1.5 في المئة أو ما يعادل 28.9 مليار دولار.

أما على صعيد السيولة، فقد ارتفعت ودائع العملاء بوتيرة مماثلة وبنسبة 1.5 في المئة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 2.34 تريليون دولار بعد انخفاض ودائع العملاء في قطر والبحرين وعمان، الأمر الذي قابله ارتفاع الودائع في بقية الأسواق.

وارتفعت القيمة الإجمالية لصافي إيرادات البنوك الخليجية للربع الثالث على التوالي لتصل إلى 13.8 مليار دولار في الربع الثالث من 2023 مسجلة نمواً بـ1.3 في المئة على أساس ربع سنوي.

ارتفاع عجز ميزان تجارة تونس بـ 26.8 بالمئة في أكتوبر

أظهرت بيانات صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في تونس (حكومي)، ارتفاع عجز الميزان التجاري (الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات)، بنسبة26.8 في المئة في أكتوبر/تشرين أول الماضي، على أساس شهري. وبلغ عجز الميزان التجاري في أكتوبر الماضي، ملياري دينار تونسي (645.4 مليون دولار) مقارنة بـ 1.578 مليار دينار (509 ملايين دولار) في سبتمبر/أيلول السابق له.

وتراجعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 71.7 بالمئة في أكتوبر، نزولا من 76.2 في المئة في الشهر السابق له. وتشهد تونس أزمة اقتصادية حادة فاقمتها تداعيات تفشي جائحة كورونا، وارتفاع تكلفة استيراد الطاقة والمواد الأساسية إثر الأزمة الروسية الأوكرانية.

قرار جمهوري بتشكيل مجلس إدارة "المركزي" المصري برئاسة حسن عبدالله

أصدر الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي قرارا جمهوريا بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزي برئاسة حسن عبدالله (القائم بأعمال محافظ البنك المركزي) اعتبارا من 27 نوفمبر 2023، لمدة عام.

وبعضوية كل من: رامي أحمد عادل أبو النجا، وطارق محمد بدوى الخولي كنائبين لمحافظ البنك المركزي، ومحمد فريد صالح القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعلي محمد على فرماوى خبيرا تكنولوجيا، ونجلاء أنور الأهواني خبيرا اقتصاديا، وشريف حسين كامل محمد خبيرا ماليا، وحسن محمد حسن الخطيب خبيرا اقتصاديا، وسميحة السيد فوزي خبيرا اقتصاديا، وعصام محمد عبد الهادي عامر خبيرا محاسبيا وماليا، ومحمد عثمان إبراهيم الديب خبيرا مصرفيا.

وعيّن البنك المركزي المصري محمد أبو موسى كمساعد لمحافظ البنك المركزي المصري حيث تم استحداث هذا المنصب مؤخرا ليكون أبو موسى أول مساعد للمحافظ.

"ستاندرد آند بورز" تعدّل النظرة المستقبلية للبحرين من إيجابية إلى مستقرة

عدّلت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيفات الائتمانية، النظرة المستقبلية للبحرين من «إيجابية» إلى «مستقرة»، وأرجعت هذا إلى ضغوط الإنفاق التي ستفاقم العجز المالي بصورة أكبر مما كانت تتوقعه الوكالة في السابق. وأبقت الوكالة تصنيف البحرين عند «B+/B»، وسط توقعات بأن تنفّذ الحكومة إجراءات لخفض عجز الميزانية مع الاستفادة من دعم إضافي من دول الخليج الأخرى إذا لزم الأمر.

وتوقعت الوكالة أن تنشط الحكومة الإصلاحات لتدعيم وضعها المالي، وذلك إلى حد كبير عبر زيادة الإيرادات غير النفطية حتى

2026. وتتوقع الوكالة أن يسجل العجز المالي بين 3 و4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2026–2023 مقارنة مع 2 إلى 3 في المائة في مراجعتها السابقة.

مطار دبي الدولي يحصد لقب "أفضل مطار في العالم"

حصد مطار دبي الدولي، لقب «أفضل مطار في العالم» ضمن جوائز «ألترا 2023»، والتي تُمنح بناء على تصويت آلاف قراء مجلة السفر المرموقة.

وأعلنت مؤسسة مطارات دبي عن أنّ "هذا الإنجاز يأتي تأكيداً على التزامنا بتقديم تجربة سفر استثنائية وممتعة وسلسة لضيوفنا المسافرين"

ووصل إجمالي عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، إلى 64.5 مليون مسافر، بزيادة قدرها 39.3 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وأعلى بنسبة 1 في المئة من عام 2019.

وتوقعت مؤسسة مطارات دبي استمرار انتعاش حركة المسافرين حتى نهاية 2023، لتصل إلى 86.8 مليون مسافر عبر مطار دبي الدولي، متجاوزة بذلك أعداد المسافرين المسجلة عام 2019.

جهود تنويع الاقتصاد في الخليج تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات

كشف البنك الدولي في أحدث تقييماته عن حالة الاقتصاد الخليجي، عن أنّ دول المنطقة لا تزال تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لدعم جهود تنويع مصادر الدخل.

وتطرق البنك في تقرير بعنوان "الإصلاحات الهيكلية وتحولات الأعراف الاجتماعية لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة"، إلى جهود التنويع الاقتصادي في دول الخليج التي بدأت تؤتي ثمارها، مع ضرورة استمرار الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات.

وبحسب البنك الدولي فإنّه للحفاظ على هذا المسار الإيجابي، يجب على دول المنطقة أن تستمر في ممارسة إدارة حكيمة للاقتصاد

الكلي وتستمر في التزامها بالإصلاحات الهيكلية وتركز على زيادة صادراتها غير النفطية.

لبنان في صدارة دول العالم في تضخم الغذاء.. إليك الأرقام

أظهر تقرير صادر عن "البنك الدولي" عن أنّ الدول التي جاءت في صدارة دول العالم في تضخّم الغذاء، تقع في أفريقيا وأميركا الشمالية واللاتينية وجنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى. وبحسب البنك الدولي فقد جاءت مصر جاءت على رأس لائحة الدول الأكثر تأثراً بتضخم الغذاء مع تسجيلها نسبة 36 في المئة، وفي المركز الثاني لبنان بنسبة 31 في المئة.

وحلت رواندا بالمرتبة الثالثة بنسبة 15 في المئة، وتركيا بالمرتبة الرابعة بنسبة 14 في المئة، والأرجنتين في المركز الخامس بنسبة 12 في المئة، وسيراليون في المرتبة السادسة بنسبة 12 في المئة، وغانا بالمرتبة السابعة بنسبة 11 في المئة، وسورينام في المرتبة

الثامنة بالنسبة ذاتها، والبحرين في المرتبة التاسعة بنسبة 9 في المئة، وهولندا بالمرتبة العاشرة بالنسبة نفسها.

الأردن يعلن مشروع موازنة 2024 بعجز 1.1 مليار دولار

أقرت الحكومة الأردنية، مشروع موازنة المملكة للعام المقبل2024 بعجز متوقع قيمته 812 مليون دينار (1.143 مليار دولار)، مقارنة مع عجز بـ 1.862 مليار دينار (2.625 مليار دولار) للعام الماضي. ويبلغ إجمالي النفقات العامة في 2024 بحسب زير المالية محمد العسعس، 12.37 مليارات دينار (17.42 مليار دولار) مقارنة مع 11.4 مليار دينار (16 مليار دولار) عام 2023. في حين تبلغ قيمة الإيرادات العامة المتوقعة بحسب مشروع الموازنة الجديدة نحو 10.3 مليارات دينار (14.507 مليار دولار)، بارتفاع مقداره 8.9 في المئة عن عام 2023.

وأوضح الوزير العسعس أنّ مشروع موازنة عام 2024 نجح في خفض العجز الأولي وللسنة الرابعة على التوالي، وستتمكن الحكومة من خفض العجز الأولي ليصل إلى 812 مليون دينار (1.143

مليار دولار) بنسبة 2.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 2.6 بالمئة في عام 2023. وتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نموا حقيقيا في العام 2024 بنحو 2.6 بالمئة، دون تغيير عن توقعات العام الجاري الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

الاقتصاد الأميركي ينمو بالربع الثالث بأسرع وتيرة في أكثر من عامين

أظهرت قراءة معدلة للاقتصاد الأميركي نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث بأفضل من المتوقع وبنسبة 5.2 في المئة مقارنة بالقراءة الأولية عند 4.9 في المئة.

وعلى الرغم من أن القراءة تشير إلى نمو هو الأقوى منذ عامين فصليا، إلا أن التوقعات تشير إلى تراجع في نمو الاقتصاد خاصة في الربع الرابع من العام.

من جهتها، حذّرت وزارة التجارة الأميركية من أنّ اقتصاد البلاد نما

على الرغم من مخاوف الركود المستمر منذ نهاية العام الماضي.

"موديز": تحسّن تصنيف الكويت بالتنوّع مالياً واقتصادياً

كشفت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين عن أنّ الوضع الائتماني للكويت متين باعتباره مدعوم بالاحتياطات المالية الكبيرة جداً إلى جانب احتياطات نفط وغاز هائلة بتكاليف إنتاج منخفضة، ومستويات دخل عالية للغاية. ووفق الوكالة فإنّ الكويت تعتمد بشكل كبير للغاية على النفط وتتكشف على مخاطر التحوّل عن الكربون على المدى الطويل، إضافة إلى البيئة السياسية الصعبة التي تعوق قدرتها على مواجهة هذا التحدي تدريجياً.

وبيّنت الوكالة أن النظرة المستقبلية المستقرة تعكس مخاطر متوازنة على التصنيف، منوهة إلى أن التنفيذ الفعال لإجراءات تخفض انكشاف الحكومة على إيرادات النفط وتنويع الاقتصاد، والذي لا

تضعه "موديز" في الاعتبار حالياً في افتراضاتها الأساسية للسنتين المقبلتين على الأقل، قد يؤدي إلى رفع المرونة الائتمانية أمام تقلبات أسعار النفط.

الديون المتعثرة في الصين تسجل رقماً قياسياً وتكشف عن أزمة عميقة

ارتفعت حالات التخلف عن السداد من قبل المقترضين الصينيين إلى مستوى قياسي منذ تفشي جائحة كورونا، مما يسلط الضوء على عمق الانكماش الاقتصادي والعقبات التي تحول دون التعافي الكامل.

ووفق تقرير "فايننشال تايمز" البريطانية فقد أدرجت السلطات الصينية ما مجموعه 8.54 مليون شخصاً، معظمهم تتراوح أعمارهم بين 18 و59 عاماً، على القائمة السوداء رسمياً بعد عدم سدادهم لأية أقساط مستحقة عليهم بدءاً من الرهن العقاري إلى القروض التجارية.

ويعادل هذا الرقم حوالي 1 في المئة من البالغين الصينيين في سن

العمل، حيث ارتفع من 5.7 مليون متخلف عن السداد في أوائل عام 2020، بينما أدت عمليات الإغلاق الوبائية والقيود الأخرى إلى إعاقة النمو الاقتصادي وتدمير دخل الأسر في الصين.

"النقد الدولي" يراجع توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

كشف صندوق النقد الدولي عن مراجعة توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء الحرب الدائرة في غزّة. ووفق الصندوق سيكون للحرب عواقب واسعة النطاق على "الشعوب والاقتصادات" في المنطقة، رغم أن مدى التأثير لا يزال "غير واضح إلى حد كبير".

ومن بين القطاعات الأكثر تضرراً في المنطقة، هو قطاع السياحة الذي يمثّل ما بين 35 و50 في المئة من صادرات السلع والخدمات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2019. وبيّن الصندوق أنّ الاقتصادات المعتمدة على السياحة مثل لبنان،

انخفضت معدلات إشغال الفنادق فيه بنسبة 45 نقطة مئوية في أكتوبر مقارنة بالعام الماضي. كما وستؤثّر الحرب بشكل غير مباشر على النمو في الأردن ومصر ولبنان.

إسطنبول تستضيف ملتقى دعم تعافي القطاع الزراعي بالسودان

استضافت مدينة إسطنبول التركية، ملتقى دعم تعافي القطاع الزراعي في السودان، وبحث مواضيع عدة منها إيجاد تسهيلات لعمل الشركات التركية والمستثمرين في القطاع الزراعي السوداني، وسبل تجاوز العقبات التي تعترض القطاع.

ويأتي الملتقى في إطار مبادرة أمين عام الجامعة العربية أحمد أبو الغيط، لتحسين أوضاع الأمن الغذائي المحلي والإقليمي في السودان، بقيادة مدير عام المنظمة العربية لدعم التنمية الزراعية وجهود التعافي المبكر للقطاع الزراعي في السودان، إبراهيم الدخيري.

وأكّد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني جبريل إبراهيم، بأنّ السودان أنتجت من الذرة والسمسم ما يكفي حاجتها، مؤكدا أن الجهد حاليا لإنجاح موسم القمح. وأوضح أنّ "الزراعة في السودان تتمايز بإمكانات ضخمة جدا، وأراضي شاسعة واسعة منبسطة، أكثر من 200 مليون فدان، ومياه وأنهار ومياه جوفية، تقدر الأمطار في العام 400 مليار متر مكعب، الأرض من أفضل الأراضي الزراعية في العالم من حيث إنبات الزراعة".

من ناحيته، أوضح إبراهيم الدخيري، أنّه "نجتمع اليوم في إسطنبول ويحدونا أمل بأن نقدم لبلادنا الحبيبة السودان وقد أصابه ما أصابه، ولما وقعت الحرب اللعينة في البلاد تأثر القطاع الزراعي كثائر

القطاعات"، لافتا إلى أنّه "في هذا اللقاء وبحضور وزير المالية ستطرح الأفكار والرؤى وخاصة ما يخص أدوار الشركاء وأدوار القطاع الخاص، وتشتمل المبادرة دعم الجهود المبذولة لإنجاح الموسم الزراعي وتحقيق التعافي المبكر والمرونة في القطاع الزراعي وصولا لتحقيق منصة جهود إعادة إعمار القطاع الزراعي".

ومبادرة نداء الوطني للعون الإنساني والإعمار جاءت استجابة للظرف الدقيق الذي يمر به السودان إثر الحرب التي تشهدها وتهتم بتقديم العون الإنساني بالتنسيق مع المنظمات العاملة والجهات المنظمة لتغطية الاحتياجات العاجلة، وتهتم بالعمل في مجال إعادة الإعمار وتعويض البنى التحتية المدمرة، وتم الإعلان عنها سابقا في إسطنبول.

الرئيس الكوبي يلتقي خليفة آل ثاني: للاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها كوبا

دعا رئيس جمهورية كوبا ميغيل دياز كانيل، رجال الأعمال القطريين إلى الاستثمار في بلاده، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها كوبا.

جاء ذلك خلال استقباله في فندق فيرمونت الدوحة مع وفد غرفة قطر برئاسة رئيس مجلس إدارة غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني.

من جانبه، أعرب الشيخ خليفة بن جاسم عن سروره بزيارة فخامة الرئيس الكوبي إلى قطر والوفد المرافق لفخامته، كما أعرب عن سعادته بالعلاقات المُتميزة التي تربط البلدين، مُنوها بأن حجم التجارة بينهما لا يرقى إلى مستوى الطموحات والتطلعات. وأكد رئيس الغرفة أنّ هناك تطلعات نحو تعزيز التعاون بين الجانبين وبين غرفتي التجارة في كلا البلدين بما يسهم في تعزيز التجارة،

مشيرًا إلى أن هناك مجالات عديدة للتعاون بين رجال الأعمال من البلدين في الزراعة والطاقة، والسياحة، والصناعة وغيرها.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

NATIONAL U.S. – ARAB CHAMBER OF COMMERCE RECOGNIZES MOROCCO'S AMBASSADOR, H.H. PRINCESS LALLA JOUMALA ALAOUI, AS 2023 "AMBASSADOR OF THE YEAR"

The National U.S. - Arab Chamber of Commerce (NUSACC) announced today that H.H. Princess Lalla Joumala Alaoui, the Kingdom of Morocco's Ambassador to the United States, has been selected as NUSACC's 2023 "Ambassador of the Year."

This award, begun in 2004, is given annually to a member of the Arab diplomatic corps in the USA for his or her outstanding contributions to U.S. – Arab commercial relations. The invitation-only award ceremony will take place on Monday, December 11.

"Her Highness has helped to elevate Morocco – U.S. relations during her seven-year tenure as Ambassador to the USA," said David Hamod, President & CEO of NUSACC. "Her down- to-earth manner has endeared her to a wide variety of communities across the United States, and her commitment to international understanding has helped Americans to gain a greater appreciation for Morocco, one of America's oldest allies".

Her Highness the Ambassador noted, "It is an honor to be recognized by the National U.S. - Arab Chamber of Commerce as 'Ambassador of the Year' for 2023. Morocco and the United States enjoy a longstanding friendship of over 240 years, and our two countries have been working side-by-side to promote peace, stability and prosperity across the region".

She concluded, "Strengthening our economic relationship is a priority that could not be achieved without the support of Moroccan and U.S. business associations – like NUSACC – which have been very helpful in paving the way toward that goal".

Morocco was one of the first countries to recognize the newly independent United States, opening its ports to American ships by decree of Sultan Mohammed III in 1777. Morocco formally recognized the United States by signing a treaty of peace and friendship in 1786, a document that heralds the longest unbroken foreign relationship in U.S. history.

Building on this longstanding partnership, and as a Major Non-NATO Ally, Morocco is strengthening its relationship with the United States through government channels and private sector initiatives.

GOVERNMENT-TO-GOVERNMENT RELATIONS

The Morocco-U.S. Strategic Dialogue –

launched in 2012 – underpins many of the official programs between Morocco and the USA. A subgroup of the Strategic Dialogue, the U.S. - Morocco Africa Working Group, met in late October to discuss regional stability and security, trade and economic ties, and governance and development partnerships. A sampling of other government-to-government initiatives includes: Prosper Africa – a whole-of-government initiative that helps companies and investors do business in U.S. and African markets – opened a regional office in Morocco in 2022 to serve as an economic hub for North Africa. Since then, Prosper Africa, other U.S. Government agencies, and the Government of Morocco launched a $100 million credit guarantee facility to support green investment in Morocco's industrial zones.

U.S. International Development Finance Corporation (DFC) and the Government of Morocco signed a memorandum of understanding (MOU) in 2021 to invest $3 billion over four years in projects in Morocco and in co-investments with Moroccan partners for projects in Sub-Saharan Africa.

The Millennium Challenge Corporation (MCC) carried out a $460 million Employability and Land Compact in Morocco that has improved the lives of an estimated 800,000 Moroccans. These investments focused on education and land reform. To date, MCC has invested more than $1 billion in Morocco.

The U.S. Agency for International Development (USAID) is working closely with the Government of Morocco to support projects in participatory governance, economic growth, education, climate adaptation, and community resilience. USAID's Africa Trade and Investment Program – part of Prosper Africa – was launched in 2021 to encourage business development and investment facilitation across Africa, including in Morocco and North Africa.

The U.S. Department of Defense and Morocco's Ministry of Foreign Affairs signed an agreement in 2020 that will chart security cooperation between the two nations through 2030. The agreement "serves as a road map for defense cooperation and aims to strengthen the strategic partnership between the two countries and support shared security goals". stated Morocco's Foreign Ministry.

COMMERCIAL RELATIONS

Morocco is the only country on the African continent with a Free Trade Agreement (FTA) with the United States. The Morocco – U.S. Free Trade Agreement (FTA), which entered into force in 2006, serves as the foundation of the two nations' trading relationship. On the strength of the FTA, U.S. goods exports to Morocco have grown from $837.9 million in 2006 to $3.717 billion in 2022, an increase of 343.7 percent. In recent years, Morocco has become one of America's "Top Five" destinations for U.S. goods exports to the Arab world.

Because the FTA with the United States represents the "gold standard" of free trade agreements worldwide, the FTA has also helped to boost foreign direct investment (FDI) in Morocco. In 2022, the USA overtook France as the top foreign investor in Morocco, according to Morocco's Office des Changes, and U.S. investments there (US $761 million) now account for more than 30 percent of foreign investments in the Kingdom. Morocco is experiencing a substantial increase in FDI in response to that nation's new Investment Charter, adopted at the end of 2022, which

aims to reach 550 billion Dirhams (over US $50 billion) of investment by 2026.

There are around 154 U.S. firms operating in Morocco. The aerospace sector has attracted significant U.S. investment, as have the agro-industrial and energy sectors, especially renewables. For example, Verde Hydrogen, a Boston-based company, is on track to develop Africa's largest green hydrogen project, to be completed in 2024 in Morocco.

Morocco's 2009 National Energy Strategy called for an increase of renewable energies in the electricity mix to 52 percent by 2030. The Government of Morocco has announced that it will reach this target by 2025.

The growing commercial relationship has increased demand for air travel, and Royal Air Maroc (RAM) – Morocco's flagship airline – is adding to its destinations in the USA. In recent years, RAM has added three new nonstop flights, to Boston, Miami, and Washington DC. According to Travel Weekly, the Moroccan national airline is making plans for nonstop flights to Los Angeles, San Francisco, and Chicago, as well as RAM's first nonstop flights from the USA (JFK) to Marrakech and Rabat.

The National U.S. - Arab Chamber of Commerce (NUSACC), currently celebrating its 50th anniversary, is America's longest serving organization dedicated to U.S. - Arab business.

NUSACC is widely regarded as the voice of American business in the 22 countries of the Arab world and the premier portal to the United States for Arab commercial enterprises.

NUSACC is the only organization of its kind to receive the "E" Award for Export Service – conferred by the President of the United States – the highest recognition that any U.S.

ENTITY MAY RECEIVE FOR SUPPORTING EXPORT ACTIVITY.

The Chamber is an independent, membership-driven entity that is funded by its 50,000 members and stakeholders. NUSACC is the only business entity in the United States that is officially recognized and authorized by the League of Arab States and the Union of Arab Chambers. As such, NUSACC is a "sister chamber" to the national chambers of commerce throughout the Arab world, including the chambers in the Kingdom of Morocco.

13TH ARAB-AUSTRIAN ECONOMIC FORUM & EXHIBITION

HIGH-LEVEL MINISTER ATTENDANCE AND FUTURE TECHNOLOGIES

Inspiring technological innovations and business potentials with Arab countries were presented at the 13th Arab-Austrian Economic Forum, which was held on November 27, 2023 at the Haus der Wiener Wirtschaft in Vienna with over 200 participants attending.

The Forum was organized by the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC) and the Vienna Chamber of Commerce (WKW), in cooperation with official institutions, diplomatic missions of Arab countries and international organizations, and focused on energy strategies and economic cooperation with Arab countries.

Speakers of the Opening Session were AACC President Former Minister Dr. Werner Fasslabend; the Deputy Managing Director of the Vienna Economic Chamber and Vienna Business Location Advocate Dr. Alexander Biach; Member of Viennese Parliament H.E. Eng. Omar Al-Rawi representing the City of Vienna; H.E. Hamad Alkaabi, Ambassador of the United Arab Emirates and Current President of the Arab Ambassadors Council in Austria; H.E. Mr. Tareq Alnassar, the Assistant Director-General of the OPEC Fund for International Development; and AACC-Secretary General Eng. Mouddar Khouja, who was the moderator of the session.

At the opening of the Forum, tribute was also paid to the current situation in the region with a minute of mourning for the numerous

civilian victims, children and women, and a strong appeal for peace in the Holy Land.

Among the distinguished guests of honour were the Libyan Minister of Energy & Minerals H.E. Mr. Ahmed Abu Hisa, the Minister of Industry & Trade of Yemen H.E. Mr. Mohammed Al-Ashwal, and the Minister of Industry of Lebanon H.E. Mr. George Bouchikian, along with further delegates from Libya, Saudi-Arabia, Algerien, Jordan, Syria, Kuwait, Greece, Germany, Chile, Slovak Republic, Hungary, Austria and many more.

Chaired by Dr. Fasslabend and Dr. Alexander Biach, two high-level workshops presented innovative approaches on renewable energy, investment potentials as well as success stories of Austrian-Arab business cooperation in the United Arab Emirates and the Kingdom of Saudi-Arabia.

In the presence of the Ambassador of the Kingdom of Saudi-Arabia H.E. Dr. Abdullah Tawlah and the Ambassador of the UAE H.E. Mr. Hamad Alkaabi, several official institutions and companies introduced their portfolios and opportunities for cooperation with Arab partners, including the Ministry of Investment of Saudi Arabia, the Abu Dhabi Investment Office, Borealis AG, Emerald Horizon AG, Underground Energy Storage Technologies, Royal Hydrogen LLC, and Ecomai research consortium / SparxSystems Software GmbH Europe.

AACC-President Dr. Fasslabend, speaking also on behalf of the Arab President and Founder of the Austro-Arab Chamber of Commerce H.E.Mr. Nabil Kuzbari, emphasized the importance of respectful and open cooperation at both, the global and economic level.

The event also included an exhibition area with country-specific displays from the Arab embassies of Iraq, Kuwait, Libya, Palestine, Saudi-Arabia, Sudan, Syria, Tunisia, United Arab Emirates and Yemen. They presented handicrafts, culinary delicacies and information brochures, and provided the numerous visitors with a colourful insight into their culture and history, as well as interesting business potentials of their countries.

After the Forum, guests and visitors engaged in active networking and exchange of ideas, and enjoyed an exquisite oriental lunch buffet, generously sponsored by OMV and Vimpex HandelsgmbH.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262